مؤتمر " ثورة البيانات وتأثيرها على مؤسسات المعلومات العربية "

المحور التاسع :

((خصوصية وإتاحة البيانات والقضايا الأخلاقية والقانونية))

حماية أمن وسرية بيانات المستخدمين في البيئة الرقمية :

تقييم تطبيق مبدأ "حق الفرد في إخفاء بياناته" على جوجل•

Data security protecting of the users in the digital era: an evaluation for Applying the “Right To Be Forgotten”(RTBF) on Google

إعداد

نجلاء محمد عبدالعظيم دويدار

باحث بالدكتوراة ومديرة مكتبات جامعة الأهرام الكندية

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
المستخلص باللغتين العربية والإنجليزية	4
مبررات الدراسة وأهميتها	6-5
أهداف الدراسة	6
تساؤلات الدراسة	7
حدود الدراسة	7
منهج الدراسة وأدواته	7
عرض الدراسات السابقة	10-7
مصطلحات الدراسة	14-11
الفصل الأول: " حقوق المستخدمين في البيئة الرقمية : المحركات البحثية بشكل خاص "	35-15
مدخل	17-16
حقوق الفرد ومنها: الحق في التعبير-الحق في الخصوصية	22-18
حقوق الفرد الرقمية بعد التحول نحو البيئة الرقمية	28-23
حقوق الفرد عند إستخدام المحركات البحثية على الإنترنت	32-29
الخلاصة	33
الفصل الثاني" مبدأ RTBF بالتطبيق على المحرك البحثي جوجل: المفهوم . النشأة . المميزات والعيوب "	56-36
مدخل	37
مبدأ (قانون) حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت: المفهوم . النشأة	48-38
مميزات تطبيق قانون حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت	50-49
عيوب تطبيق قانون حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت	53-51
الخلاصة	53
الفصل الثالث " تأثير مبدأ RTBF على الأرشيفات ومراكز التوثيق ودورها المتوقع "	72-57
مدخل	58
تأثير مبدأ حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على المكتبات ومؤسسات الأرشيف	67-59

دور المكتبات ومراكز الأرشيف	69-67
الخلاصة	70
صعوبات الدراسة	73
الخاتمة (النتائج – التوصيات)	76-74
النتائج	76-74
التوصيات	76

مستخلص

تناقش هذه الدراسة حقوق الفرد المعلنة مثل: الحق في الخصوصية والحق في التعبير، ولكن سوف يكون التركيز عليها بعد التحول إلى العصر الرقمي، وحقوقه في ظل إستخدام المحركات البحثية، مثل: جوجل وغيرها.

بعد سن هيئة حماية البيانات الأوربية قوانين لحماية المواطنين الأوربيين منهم قانون حق الفرد في إخفاء بياناته على الإنترنت الذي اشتهر بـ RTBF وتعددت الدراسات تبين مميزاته وعيوبه كما ثار جدل كبير حول تأثير هذا القانون على المكتبات ومراكز الأرشيف أيضًا بينت الدراسة دور كلاً من المكتبات والمكتبيين المتوقع.

الكلمات الدالة : الحق في النسيان – الخصوصية – حرية التعبير – العصر الرقمي – المحركات البحثية.

Abstract

This study discusses the declared human rights, such as the rights to privacy and expression freedom, yet the focus here will be on them after the transition to the digital Era and its rights under the use of search engines, like: Google and others.

After the European Data Protection Commission publicized some laws to protect European citizens, including the law of the right to hide the information on the Internet, which is known as RTBF, lots of studies have shown its characteristics and disadvantages on it, as there has been considerable debate about the influence of this law on libraries and archives, moreover showed the expected role of both libraries and librarians.

KeyWords: The Right To Be Forgotten-Privacy-Expression Freedom-Digital Era-Search Engines.

• مدخل

تنص حقوق الفرد على الحق في المعرفة والوصول للمعلومات، أيضًا ينبغي أن تكفل حقه في ألا تتداول بياناته ويتم التعامل معها بشكل سري.

مبدأ RTBF تمت مناقشته من قبل الإتحاد الأوربي والأرجنتين عام 2006، حيث برزت أهمية حق الأفراد في إخفاء بياناتهم أو ما تتضمنه أحداث معينة لأسمائهم، مع وضع الكثير من القيود عند محاولة الوصول لهذه البيانات، لكي يتم الاحتفاظ ببعض الخصوصية، في بيئة أصبحت كل ما يخص الأفراد فيها يتم تداوله على المشاع، وكأن عصر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي قد فتح نوافذ داخل أروقة المنازل الشخصية.

ومابين الأصوات المنادية بالحق في حرية التعبير، وبين من ينادي بالحق في سرية وإخفاء بيانات المستخدمين المعروف بمبدأ RTBF تدور هذه الورقة البحثية.

• مبررات الدراسة وأهميتها

في ظل التطور السريع والمتلاحق لتقنيات المعلومات والإتصالات مؤخرًا، وما استتبعها من تناقل لبيانات المستفيدين عبر وسائل الإتصالات الحديثة، وفي ظل التشريعات المنادية بحرية التعبير، ظهرت حاجة ملحة إلى وجود آلية تعطي المستفيدين الحق في حماية بياناتهم المتداولة عبر وسائل الإتصالات الحديثة وتكفل لهم مقاضاة كل من ينتهك خصوصيتهم، لذا جاءت هذه الدراسة، لتعد من الدراسات العربية الأولى التي تهتم ببحث ودراسة مبدأ (RTBF) أو حق الفرد في (سرية /إخفاء) بياناته، حيث جابت الباحثة جميع قواعد البيانات العالمية والعربية وفهارس المكتبات الإلكترونية بحثًا عن دراسات عربية أو مصرية تتناول هذا الأمر إلا أن جميع محاولاتها باءت بالفشل، إلا من خبر صغير نشرته إحدى بوابات الجرائد، وهي جريدة اليوم السابع[1] ، بيد أن هناك عدة أخبار تم رصدها على البوابات الإخبارية عن قانون حماية البيانات الشخصية في شكلها الإلكتروني المزمع سنه قريبًا من خلال [2][3][4][5][6][7]، ولقد تناولته أيضًا وكالة أنباء أجنبية هي Euronews [8]

---

[1] https://bit.ly/2G3cUZd Accessed on 28-3-2021

[2] طارق، محمد(2017) . " إتصالات النواب" توافق على مشروع قانون حماية البيانات الشخصية ، متاح في https://bit.ly/2I0ioVo ، تم الاطلاع عليه في 2-4-2021

[3] طارق، محمد(2017) . ننشر نص مشروع قانون "حماية البيانات الشخصية" ، متاح في https://bit.ly/2YHtipQ ، تم الاطلاع عليه في 30-4-2021

[4] السعيد، نضال(2018) . " حماية البيانات الشخصية " ، متاح في https://bit.ly/2VZAX5Y ، تم الاطلاع عليه في 30-4-2021

يضاف إلى ذلك أن مواثيق حقوق الفرد ينبغي أن تكفل له الحق في ألا تتداول بياناته وأن يتم محوها من محركات البحث العالمية وقتما يريد، لكي يتم الاحتفاظ ببعض الخصوصية في البيئة الرقمية، التي أتاحت نشر كل الخصوصيات دون ضوابط.

الجدير بالذكر أن مبدأ RTBF تم إقراره والعمل به في رسميًا في دول الإتحاد الأوربي منذ مايو لعام 2018، بينما نحن في العالم العربي لازلنا نقوم ببحث سن وتشريع قانون حماية البيانات الشخصية المعالجة إلكترونيًا ، لذا في دراسات الإنتاج الفكري باللغة العربية لا يوجد هناك أي ذكر لهذا المبدأ، لذا من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من أجل الوقوف على تفسير وتحليل لهذا المبدأ كما أننا نحتاج أن نبين التأثير المتبادل على مجال المكتبات ومراكز الأرشيف.

- **أهداف الدراسة**

تصبو الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-إثراء الإنتاج الفكري العربي بدراسة عن أهمية المطالبة بتطبيق مبدأ RTBF.

2-الكشف عن حقوق المستخدمين في البيئة الرقمية بوجه عام، ومحركات البحث بوجه خاص.

3-توضيح مفهوم مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته على جوجل، وتاريخه، أيضًا مميزاته وعيوبه.

4- تحديد تأثير مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته على جوجل، على الأرشيفات ومراكز التوثيق وبيان دورها المتوقع.

---

[5] أمين، صالح(2019) . "اتصالات البرلمان" تحذر من نشر البيانات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، متاح في https://bit.ly/2TVP5ID ، تم الاطلاع عليه في 30-4-2021

[6] المنسي، محمد(2019) . نص مشروع قانون حماية البيانات الشخصية المقدم من الحكومة للبرلمان، متاح في https://bit.ly/2FiYWml ، تم الاطلاع عليه في 30-4-2021

[7] فخري، نورا (2019) . بعد موافقة "اتصالات البرلمان" .. تعرف على تفاصيل قانون حماية البيانات الشخصية، متاح في https://bit.ly/2YamYYs ، ، تم الاطلاع عليه في 30-4-2021

[8] قانون مصري جديد لحماية البيانات الشخصية، تم النشر بتاريخ 7-8-2018 ، متاح في https://bit.ly/2W5Z1nN ، تم الاطلاع عليه في 30-4-2021

- **تساؤلات الدراسة**

تسعى الدراسة للإجابة عن مجموعة التساؤلات الآتية:

1-ما حقوق المستخدمين في البيئة الرقمية، وبشكل خاص بالنسبة لمحركات البحث؟

2- ما مفهوم مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته على جوجل؟ وما هو تاريخه؟ وما مميزاته وعيوبه؟

3-كيف يؤثر مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته على جوجل على الأرشيفات ومراكز التوثيق؟ وما دورها المتوقع؟

- **حدود الدراسة**

تتناول الدراسة قضية أمن وسرية بيانات المستخدمين في البيئة الرقمية، وسبل حمايتهم بتقييم تطبيق مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته على محرك البحث جوجل، وتحصر الدراسة المفاهيم التي دارت حول مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته، منذ عام 2014 عندما شرعت محكمة العدل بالإتحاد الأوروبي، هذا المبدأ في دول الإتحاد الأوربي، وتحصر الدراسة مقالات الدوريات الصادرة باللغة الإنجليزية فقط، ولن تتضمن الأعمال الصادرة باللغات الأسبانية أو الفرنسية وغيرها كما لن تتضمن أخبار الجرائد العامة واليومية.

- **المنهج المتبع وأدواته**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل مبدأ حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على جوجل RTBF من خلال قراءة وصفية متأنية لبعض المقالات المختارة وتحليلها ودراستها.

- **عرض الدراسات السابقة**

قامت الباحثة بالبحث عن مبدأ RTBF في الأدلة وقواعد البيانات باللغة العربية:

1-أدلة الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات[9] ، واستكملت البحث من قاعدة بيانات الهادي[10]

2-فهرس المكتبة المركزية لجامعة القاهرة[11]

3-دار المنظومة[12]

ولم تظهر أية نتائج تتصل بموضوع البحث، ولكن عندما بحثت بكلمة (جوجل)، ظهر عدد قليل لا يتصل بموضوع البحث.

أما بالبحث عن مبدأ RTBF في قواعد البيانات باللغة الإنجليزية وفهرس مكتبة الجامعة الأمريكية[13]

فقد استخدمت الباحثة استراتيجيات بحث بالربط البوليني (AND)(OR) للمصطلحات التالية :

Right To Be Forgotten + Freedom Of Expression

من خلال قواعد البيانات العالمية، وبعد قراءة متأنية لمعظم المصادر تم التركيز على عدد معين من المقالات، عرضتها الباحثة على النحو التالي :

1-Calster, G. Van, & Arreaza, A.Gonzalez & Apers, E. (2018). Not just one, but many 'Rights to be Forgotten'[14].

تركز هذه الورقة على الآثار المترتبة على إصدار محكمة العدل الأوربية لقانون RTBF التي لوحظت بشكل سريع عقب تعميمه، وتجاوزت حدود دول الإتحاد الأوربي في بلدان أخرى، كما تركز أيضًا على التفسيرات المتعددة لهذا القانون التي ظهرت بهذه البلدان من قبل الجهات القضائية وسلطات حماية البيانات بها، حيث ثبتت أنه لا يوجد نهج موحد لتطبيق هذا القانون، ركزت الورقة على تحليل لحالات في دول مثل: بلجيكا-هولندا-المملكة المتحدة-فرنسا-ألمانيا-بولندا-الأرجنتين-تشيلي-المكسيك-كولومبيا-البرازيل-بيرو

[9] عبدالهادي، محمد فتحي(2015) . دليل الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات:2012-2013 . الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية

[10] https://bit.ly/2Zi8Hth . Accessed on Dec 6, 2021

[11] https://bit.ly/2Ih7aP0 . Accessed on 28-3-2021

[12] https://bit.ly/2Gg9CTI . Accessed on 28-3-2021

[13] https://bit.ly/2P2CsK9. Accessed on 28-3-2021

[14] Calster, G. Van, & Arreaza, A.Gonzalez & Apers, E. (2018). Not just one, but many 'Rights to be Forgotten . Internet Policy Review Journal, vol.7, issue 2.(May 2018) . PP.1-18

من خلال البحث عن وتحليل أربعة متغيرات هم:

أ-من هو مقدم طلب الحذف؟ أو المدعي؟ ب-من المتهم؟ أو المدان؟

ج-النطاق أو المجال (domain) حتى تستطيع المحكمة أن تأمر بحذف كل ما يتاح على (.com) أم أن حدودها تتوقف عند النطاق المحلي فقط مثل: (.fr) بفرنسا مثلاً.

د-هل يتم تطبيق هذا القانون على نتائج البحث في البلدان الأخرى؟

وخلصت الدراسة إلى اتساع أثر تطبيق قانون RTBF وانتشرت أصدائه، ولا يهم هل جاء ذلك بطريقة غير متجانسة أم لا، لكنه انتشر، وظهرت لدى العديد من الدول الحاجة إلى إحداث توازن مابين حق الفرد في حذف بياناته، وما بين حقه في التعبير بحرية.

تكمن أهمية البحث في أنه يركز على النقاط الرئيسة التي تتناولها الهيئات القضائية عند الحكم في الدعاوى القضائية المتعلقة بقانون RTBF ومن ضمن المخاوف في بعض البلاد مثلما حدث في قضايا أمريكا الاتينية، هو إساءة إستخدام هذا القانون في السماح للأشخاص ذوي النفوذ بإخفاء واقعات الفساد المتعلقة بهم، وما بين ما ينادي به هذا القانون من تقرير حرية الأفراد في حذف كل ما يتعلق بهم بحرية على الإنترنت، وما بين من يؤيد الحرية في التعبير على الجانب الآخر، توقع كتاب هذه المقالة، باستمرار ظهور العديد من القضايا الشائكة الأخرى مستقبلًا مما سيجبر السلطات القضائية على مواصلة مواجهة التحديات المتوقعة في محاولة منهم لتحقيق توازن ما بين حق الفرد في مزيد من الخصوصية وما بين حقه في حرية التعبير.

2- (Tirosh, Noam 2017), "Reconsidering the 'Right to be Forgotten' – memory rights and the right to memory in the new media era"[15]

لقد أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوربي قرارًا بالعمل بمبدأ RTBF أي الحق في سرية/إخفاء البيانات التي تخص الفرد على الإنترنت ومنذ صدور هذا القرار، تقدم حوالي 500.000 فرد، بطلبات إلى جوجل من أجل حذف بياناتهم من نتائج البحث على جوجل.
في نفس هذا الوقت، أثار إصدار هذا القرار جدلًا واسعًا دار ما بين حق الفرد في الخصوصية وما بين حقه في حرية التعبير.

[15] Tirosh, Noam(2017), "Reconsidering the 'Right to be Forgotten' – memory rights and the right to memory in the new media era", Media Culture and Society, Vol.39(5) . P 644-660

تقدم هذه الدراسة قراءة مختلفة لهذا القرار وما يدور حوله من معانٍ، فتبدأ أولًا بتحديد الإطار النظري لمفهوم الذاكرة، وعلاقتها بالحقوق، ثم تركز على الإعلام، الذاكرة، وتتطرق إلى الحق في سرية/إخفاء البيانات، بعد ذلك تناقش الدراسة الأساس القانوني لهذا المبدأ، وتدعي أن الحق هنا هو حقًا في سرد رواية واحدة، وهنا من أجل تحليل مبدأ الحق في سرية/إخفاء البيانات، تعد هذه الدراسة ضمن دراسات الذاكرة وتقوم بتحليلها من خلال أدواتها.

من هذا المنطلق تنقد هذه الدراسة هذا المبدأ بعد التعريف به، وتبدأ بالتركيز على ما يمكن أن يسببه من مشاكل لها تأثيرها على الأفراد.

وأخيرًا، توصلت الدراسة إلى وجود نقطتين يجب أن يؤخذوا في الاعتبار، هما :

1- بينما يركز الحق في قرار محكمة العدل على سرية/إخفاء البيانات، ففي المقابل تركز الذاكرة على كلا من التذكر والحق في إزالة البيانات أيضًا.
2- بينما يكون الحق لا ينطبق إلا على قضايا البيانات أو الأشخاص الطبيعيين ، فإن الذاكرة هي عملية مشاركة بين الأفراد والمجموعات معًا.

ونحن نعيش في عالم يكون فيه التعبير عن الذاكرة له أثر كبير على حياة الأفراد والمجموعات، فتصطدم الذاكرة ما بين هؤلاء الذين يرغبون في التذكر وما بين هؤلاء الذين يسعون نحو محو بياناتهم.

3- (Youm , Park 2016) . “The “Right to Be Forgotten” in European Union Law: Data Protection Balanced With Free Speech?” . [16]

هناك اهتمام عالمي وجدال متنامٍ حول خصوصية المعلومات وحماية الإتصال عبر الخط المباشر، تختبر هذه المقالة تأثير ما تم نشره من خلال جوجل بدولة أسبانيا على الحق في سرية/إخفاء بيانات الفرد في الإتحاد الأوربي وأثره على العالم أجمع.

وانتهت النتائج إلى أن مبدأ RTBF أصبح هو الآلية المعتمدة حاليًا لدى الإتحاد الأوربي بعد الغموض الذي أصبح يكتنف التعاملات التي تتم عبر الإنترنت، وهذا نتيجة لإحساس الفرد بالكرامة التي تشمل تحديد مصيره بخصوص المعلومات التي يتشاركها الفرد مع الآخرين وكيف ومتى يشاركها، كما توصلت الدراسة إلى أن مبدأ RTBF كمسألة تهتم بقضية خصوصية البيانات يمكن أن يزيد من قيم حرية التعبير، الشفافية وطلب الحقائق، أو تيسير الديمقراطية، بطريقة ما أو بأخرى، ويتساءل الباحث، " ما الذي ينبغي فعله حتى يمكن تحقيق توازن ما بين الحفاظ على خصوصية البيانات وما بين الحق في حرية التعبير؟"

[16] Youm , Kyu Ho, Park Ahran (2016) . “The “Right to Be Forgotten” in European Union Law: Data Protection Balanced With Free Speech?. Journalism & Mass Communication Quarterl . Vol. 93(2) . P 273–295

- **مصطلحات الدراسة**

1-العصر الرقمي Digital Era

يعرفه القاموس بأنه : " يطلق عليه أيضًا عصر المعلومات فهو الفترة الزمنية التي بدأت منذ السبعينات عام 1970 مع ظهور الحاسبات الشخصية ودخول التكنولوجيا لتوفر القدرة على نقل المعلومات بحرية تامة وسرعة عالية، وأكبر مثال عليه إستخدامنا للبريد الإلكتروني حاليًا "[17]

بينما يعرفه قاموس Cambridge بأنه: " الفترة الآنية، حيث معظم المعلومات في شكل رقمي، خاصًة عندما يتم مقارنتها بالفترة التي لم يكن فيها الحاسبات الآلية مستخدمة بعد"[18]

يوجد المفهوم في القاموس الإلكتروني الخاص بالمكتبات والمعلومات ODLIS تحت مصطلح " Information Age "

2- حقوق الإنسان Human Rights

يعرف قاموس Oxford الحق الإنساني بأنه : " هو ذلك الحق الذي نؤمن بأنه يجب أن ينتمي لكل شخص" [19]

3-الخصوصية Privacy

يعرفها قاموس Oxford بأنها : هي" الحالة التي يوجد عليها شخص ما وهو غير مراقب أو غير منزعج من قبل الآخرين"، كما ذكر نفس القاموس، أن الخصوصية هي " حالة التحرر او الحرية من اهتمام المجتمع بالفرد." [20]

4- أمن المعلومات Information Security

---

[17] https://www.yourdictionary.com/digital-age . Accessed on 20-3-2019
[18] https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/digital-age . Accessed on 20-3-2019
[19] https://en.oxforddictionaries.com/definition/human_right . Accessed on 21-4-2019
[20] https://en.oxforddictionaries.com/definition/privacy . Accessed on 21-4-2019

يعرفه قاموس Oxford بأنه : " حالة الحماية من إستخدام المعلومات غير المصرح بها، وبخاصة المعلومات في شكلها الإلكتروني، أو التدابير الإحترازية من أجل تحقيق هذا الهدف" [21] ويستطرد القاموس وينبه أن الإستخدام المتزايد لتطبيقات الهاتف المحمول تشكل خطرًا على أمن وسرية المعلومات.

وهذا ما أكدته الدراسات عن أكبر معوقات الدخول إلى عصر إنترنت الأشياء[22]

5-المحرك البحثي Search Engine- Web Browser

يعرف ODLIS المحرك البحثي بأنه:" برنامج يمكن أن نفهم من خلاله HTML لغة برمجة النص الفائق وتتم فيه كتابة صفحات الويب وتسمح بعرض الوثائق وملفات البيانات الأخرى المتاحة عبر الإنترنت لكي يتم عرضها في شكل رسوم بيانية عوضًا عن الشكل النصي فقط، ومثال لها : Internet Explorer التابعة لـ Microsoft وقد تختلف صفحة الويب اختلافًا بسيطًا وفقًا لنوع وإصدارة المتصفح أو المحرك البحثي المستخدم " [23]

بينما يعرفه قاموس Oxford بأنه : " هو برنامج يبحث في المواد المعرفة داخل قاعدة بيانات ويتعرف على الكلمات الدالة أو الحروف التي يتم تحديدها من قبل المستخدم، مستخدمًا بوجه خاص في البحث عن مواقع بعينها على الشبكة العنكبوتية العالمية " [24]

6- الإتحاد الأوربي The European Union

هو "مجموعة من دول أوروبا يقدر بنحو (28) دولة، يتحدون معًا، كي ينظموا شئون مواطني هذه الدول بطريقة أفضل، أسهل، وأكثر آمانًا، وأتفقوا أن يعملوا معًا ويساعدوا بعضهم البعض"[25]

ويتبع هذا الإتحاد مجموعة من المؤسسات(13) مؤسسة، لكل منها وظائفه المحددة، مثل:

---

21 https://en.oxforddictionaries.com/definition/information_security . Accessed on 20-3-2019

22 **الباحثة**

23 https://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_w.aspx#webbrowser . Accessed on 20-3-2019

24 https://en.oxforddictionaries.com/definition/search_engine Accessed on 28-3-2019

25 The European Union . available at https://europa.eu/european-union/about-eu/easy-to-read_en . Accessed on 26-5-2019

((البرلمان الأوروبي-المجلس الأوربي(مجلس أوروبا) – مجلس الإتحاد الأوربي-رئاسة مجلس الإتحاد الأوربي- المفوضية الأوربية-محكمة العدل الأوربية-البنك المركزي الأوربي-محكمة الاقتصاد الأوربي-دائرة العمل الخارجية الأوربية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوربية – اللجنة الأوربية الإقليمية-بنك الاستثمار الأوربي-الهيئة الأوربية المشرفة على حماية البيانات)).

7-الهيئة الأوربية المشرفة على حماية البيانات The European Data Protection Supervisor (EDPS)

هي هيئة مستقلة تعمل على مراقبة وضمان حماية البيانات الشخصية والخصوصية في حال قيام مؤسسات الإتحاد الأوربي بإجراء معالجة للبيانات الشخصية للأفراد، والعمل على تقديم الارشادات لهذه المؤسسات عند الإحتياج، مع مراقبة تأثير التكنولوجيات الجديدة التي قد تؤثر على حماية هذه البيانات[26]

في شهر أبريل عام 2016 ، تقدمت الهيئة الأوربية المراقبة لحماية البيانات (EDPS) بقانون اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) بعد ظهور إنتهاكات للبيانات الشخصية لمواطنين الإتحاد الأوربي مؤخرًا وخصوصًا في العصر الرقمي[27].

8-اللائحة العامة لحماية البيانات General Data Protection Regulation (GDPR)

عبارة عن مجموعة من القوانين التي تنظم قضية حماية بيانات وخصوصية جميع الأفراد داخل دول الإتحاد الأوربي، وهي تطور لقوانين قديمة[28]

يدخل ضمن مجموعة القوانين التي أقرتها اللائحة العامة لحماية البيانات، قوانين المعلومات التي منها مبدأ أو مادة" الحق في إخفاء/ سرية الفرد لبياناته على الويب".

9- مبدأ RTBF حق الفرد في إخفاء/سرية بياناته

[26] https://edps.europa.eu/about-edps_en . Accessed on 26-5-2019

[27] Data Protection Law . available at https://edps.europa.eu/data-protection/data-protection_en . Accessed on 28-5-2019

[28] اللائحة العامة لحماية البيانات : هل ستكون المعيار العالمي لحماية البيانات؟ ، متاح في https://bit.ly/2HHI5va ، تم الاطلاع عليه في 3-4-2019

تصفحت الباحثة جميع القواميس العربية والاجنبية التي يمكن أن تحصل منها على تعريف لمبدأ ، لكن لم تجد .

عرفت **IFLA** هذا المصطلح بأنه: " مصطلح يشير إلى قدرة الفرد على مطالبة المحركات البحثية (أو أي متعهد بيانات أخرى) بأن يزيل روابط تحوي معلومات عن هذا (هذه) الفرد من نتائج البحث، وقد يستخدم مصطلح RTBF بالتبادل مع مصطلحات أخرى مثل **:**

“The right to delist- the right to obscurity- the right to erasure or the right to oblivion”.

وهذا يتم وفقًا للإطار القانوني المتبع." [29]

[29] https://www.ifla.org/publications/node/10320 Accessed on 28-3-2019

الفصل الأول

" حقوق المستخدمين في البيئة الرقمية : المحركات البحثية بشكل خاص "

يبدأ الفصل بمقدمة ثم عرض سريع لحقوق الفرد كما نصت عليها المواثيق الدولية مع التركيز على ما أضيف على هذه الحقوق مؤخرًا وفقًا لما تتطلبه مقتضيات العصر الرقمي بوجه عام، بعدها يتطرق الفصل إلى حقوق الفرد بالنسبة للمحركات البحثية بوجه خاص، ثم ينتهي الفصل بالخلاصة.

0-مدخل.

1-حقوق الفرد ومنها: الحق في التعبير-الحق في الخصوصية.

2-حقوق الفرد الرقمية بعد التحول نحو البيئة الرقمية.

3-حقوق الفرد عند إستخدام المحركات البحثية على الإنترنت.

4-خلاصة.

0-مدخل

باتت الخطى السريعة التي تسير بها التطورات الملحوظة مؤخرًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، علامات بارزة وفارقة لكونها يسرت تبادل المعلومات بشكل فوري، كما أنها جعلت من العالم باتساعه، وأطرافه المترامية، قرية صغيرة، حيث جاءت شبكة الإنترنت وربطت العالم بأسره ببعضه البعض، وخلقت مجتمعات عالمية في الفضاء الافتراضي، مما أدى بدوره إلى فتح آفاق جديدة لحقوق الأفراد ، حتمت على الجهات الدولية المعنية بهذه الحقوق، توحيد جهودها والتحرك نحو إصدار تشريعات لحفظ هذه الحقوق، بهدف ضمان حياة كريمة للإنسان حتى وإن كانت هذه الحقوق في عالم تخيلي.

وبينت (حسونة،2015)[30] أن حقوق الإنسان لها خصائص، تم ايجازها على النحو التالي:

1-أن حقوق الإنسان قيد على سيادة الدولة.

2-أنها ذات صبغة موضوعية عالمية.

3- تتمتع بقوة إلزامية.

4- أنها تمنح للفرد حقوقًا دولية بطريقة مباشرة.

5-لا تُشترى ولا تُكتسب ولا تُورث.

6-شمولية.

7-غير قابلة للتجزؤ.

8- لايمكن إنتزاعها .

9-ميزة حقوق الإنسان في الدول المتقدمة أنها فاعلية.

10-في تطور مستمر.

تلك هي خصائص حقوق الأفراد التي أسهمت في أن تتناسب ومواصفات البيئة الرقمية.

[30] حسونة، نسرين محمد عبده (2015) . حقوق الإنسان : المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، متاح على الرابط التالي : https://bit.ly/2vsqi44 تم الاطلاع عليه 21-4-2019

وجدير بالذكر أن سياق الدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وإصدار التشريعات الخاصة بها، قد بدأ فعليًا بشكل حقيقي مع الثورتين الكبيرتين في أمريكا وفرنسا، والذي على أثرهما بدأ الإهتمام الدولي بحقوق الإنسان، وتدرج هذا الإهتمام حتى أصبح مفهوم الحماية القانونية لحقوق الإنسان يتسم بالطابع الدولى أكثر منه على الصعيد المحلي[31].

ويمكن النظر إلى حقوق الإنسان أنها جاءت من ثلاثة مصادر، المصدر الأول (المصادر الدولية) – المصدر الثاني (المصادر الوطنية) – المصدر الثالث (المصادر الدينية)[32]

ونركز هنا على المصدر الأول، فلقد تعددت النصوص الدولية التي تؤكد على حق المواطنين في الحصول على المعلومات، منها : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في مادته رقم "19"، أيضًا الإتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات، فيما عرف بإتفاقية (آرهوس) التابعة للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأوربا، وهناك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته رقم "17" ، بالإضافة إلى الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، في موادها رقم " 6، 8، 10"، وأخيرًا توصيات مجلس أوربا وبالأخص، توصية رقم "13" لسنة 2000 ، ورقم "2" لسنة 2002 [33]

أعلنت الأمم المتحدة في تقريرها الصادرفي مايو 2011 أن الوصول للإنترنت يعد حقًا من حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، كما سبق هذا الإعلان دول مثل: استونيا، كوستاريكا، فنلندا وغيرهم من الدول، قد أقرت قوانين تعتبر الوصول للإنترنت حق أساسي من حقوق الإنسان[34].

[31] الطعيمات، هاني (2006) . حقوق الإنسان وحرياته الأساسية . عمان : دار الشروق، 2006 ،ط3، ص 36
[32] حسونة، نسرين محمد عبده (2015) . حقوق الإنسان... ، مرجع سابق
[33] ديبورتيري، رولاند(2015) . إمكانية الوصول للأرشيف وحماية البيانات، القاهرة : مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2015، ص 6
[34] الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، القاهرة : مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2013 ، ص 6

1-حقوق الفرد ومنها: الحق في التعبير-الحق في الخصوصية

يقترن الحق بالحرية منذ القدم، وبعد دخول الإنسان العصر الرقمي، ظهر ما يطلق عليه " الحريات الرقمية" والتي عرفها (الطاهر، 2013)[35] بأنها : " حق الأفراد في الوصول إلى وإستخدام وإنشاء ونشر محتوى رقمي، وإستخدام أي حواسيب أو أجهزة إلكترونية أو برمجيات أو شبكات إتصالات دون قيود".

بيد أن هذا الحق مرتبط بعدد آخر من الحقوق والحريات، مثل: حرية الرأي والتعبير، الحق في الخصوصية، الحق في المعرفة، الحق في التنمية، وغيرها من الحقوق والحريات، وما سيركز عليه هذا الفصل، الحق في التعبير والحق في الخصوصية، وعلاقة الحق في الخصوصية بالحق في النسيان (الأسم القديم لحق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على شبكة الإنترنت).

والجدير بالذكر أن الحق في التعبير وغيره من المصطلحات، تندرج تحت مظلة حرية تداول المعلومات، ويؤكد على ذلك (شاهين، 2013)[36] الذي حدد مجموعة من المفاهيم المعلوماتية قد تم سردها على خلفية حرية تداول المعلومات وقام بتقسيمها على مجموعتين :

أولًا-**المجموعة الأولى** : وتضم المفاهيم المتصلة بالمعلومات نفسها وإتاحتها مثل: (الخصوصية –أمن وسرية البيانات-إتاحة المعرفة- معايير المعلومات- كل ما يتصل بمجتمع المعلومات والمعرفة).

ثانيًا-**المجموعة الثانية** : تحوى على المفاهيم المتعلقة بالحريات والتشريعات الخاصة بالمعلومات، مثل: (ما يتعلق بحرية المعلومات في الدساتير-حرية المعلومات كحق من حقوق الفرد – حقوق الملكية الفكرية وحمايتها – حرية التفكير Thinking Freedom – حرية الرأي والتعبير Expression Freedom – حرية النشر والنقد- الحريات الأكاديمية – حرية الكلام Free Speech – الحرية الفكرية).

---

[35] الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، مرجع سابق ، ص 5

[36] شاهين، شريف كامل (2013) . حرية تداول المعلومات في مصر بين التشريع والتنفيذ، ورقة بحث قدمت إلى، المؤتمر الدولي لكلية الآداب بعنوان:"الحريات وحقوق الإنسان" في الفترة من 6-8 ابريل (2013) ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 11-12

1/1 الحق في التعبير

حرية التعبير واحدة من الدعائم الرئيسة في مفهوم الحريات الرقمية، حيث المساحات التي تتيحها وسائل الإتصالات للأفراد في ازدياد وتطور مستمر، مما أدي إلى أن وجود بيئة متاحة للجميع للتعبير عن آرائهم، وأوجدت شبكة الإنترنت طرق وأساليب مختلفة للنشر من خلالها، مما أسهم في تنمية المحتوى المنشور على الشبكة العالمية، وأصبح النشر ليس مقصورًا على إستخدام جهاز الحاسب الآلي المتصل بالإنترنت فحسب، بل أمكن من خلال الهاتف المحمول، والأجهزة اللوحية الأخرى، تداول ونشر ما يريده الفرد بحرية[37].

ولقد وثقت منظمة العفو الدولية[38] عدة تقارير توضح إنتهاكات لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت –مثل: الحق في الحياة الخاصة، الحق في حرية التعبير، الحق في الوصول للمعلومات- ارتكبتها الحكومة الصينية ، وتبين ضلوع محركي البحث " ياهو، وجوجل" بالإضافة إلى "ميكروسوفت" فيها كما توضح المنظمة أن الإنترنت في حد ذاتها يمكن أن تصبح أداة للقمع، من خلال مراقبة الحكومات للإتصالات وفرض رقابة على المعلومات وغربلتها وتجميع بنوك معلومات هائلة تعزز من قدرة الحكومات القمعية على تقييد حريات مواطنيها، مع الأخذ في الإعتبار الحالات التي تقوم فيها الحكومات بتقييد حرية الحصول على المعلومات في حالات مشروعة لحماية حقوق الإنسان، مثل: منع تداول المواد الإباحية عن الأطفال.

حيث تبين للقائمون على وضع تقرير منظمة العفو الدولية، إن الشركات الثلاث جميعها سهلت بطريقة ما أو بأخرى ممارسة الحكومة الصينية الرقابة على مواطنيها وتواطأت معها، فقامت "ياهو Yahoo" بتزويد الحكومة بمعلومات خاصة وسرية حول مستخدميها، وتضمن ذلك بيانات شخصية استخدمت لإدانة اثنين من الصحفيين من سجناء الرأي كما اعترفت "ميكروسوفت Microsoft " أنها أغلقت سجلًا إلكترونيًا بناءًا على طلب من الحكومة الصينية، وأطلقت " جوجل Google " نسخة خاضعة للرقابة من أداة بحثها في الصين، أي أبدت الشركات الثلاث جميعها استهتارًا بسياساتها المعلنة بعدما تعرضت لضغوط من قبل الحكومة الصينية، كما تزعم إلتزامها بالمسؤولية الأخلاقية، وتعبر علنًا عن مبادئها، كما أن شركتي " ميكروسوفت ، و جوجل" هم أعضاء في جمعية لا تهدف للربح، وهي " جمعية

[37] الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، مرجع سابق ، ص 8-9

[38] The Human Rights Action Centre Amnesty International (2007). Available at www.amnesty.org.uk . Accessed on 04-5-2019

الإنترنت" ومهمتها تعزيز التطور والإستخدام العلني للإنترنت لما فيه مصلحة جميع الناس في شتى أنحاء العالم.

2/1 الحق في الخصوصية

أثيرت حول هذا الحق كما فسر(الأهواني، 1978)[39] مسائل، منها ما إذا كان الحق في الخصوصية يشمل حق الشخص في أن يدخل في طي النسيان، أم، أن الحق في النسيان يعد حقًا مستقلًا ومختلفًا عن الحق في الخصوصية؟ ويرجع تاريخ تلك المشكلة إلى قضية أثيرت في فرنسا عام 1965، تتلخص وقائعها في أن فيلمًا سينمائيًا تعرض لحياة أحد المشاهير المجرمين، وكان من أهم أحداث الفيلم علاقة المجرم الغرامية بإحدى السيدات، ولما كانت قد مضت عشرات السنين على وفاة المجرم وبلغت العشيقة من العمر أرذله وتوارت عن الأنظار، ودخلت في طي النسيان فإن عرض الفيلم قد أعاد ماضيها إلى الأذهان، ولجأت العشيقة إلى القضاء.

فالحق في النسيان يحمي الوقائع المتصلة بالحياة الخاصة والعامة على حد سواء متى دخلت في طي النسيان، والذي اعترف به المشرع الفرنسي في المادة "35" من قانون الصحافة الصادر عام 1881 حيث تقرر عدم جواز اثبات صحة وقائع القذف المنسوبة إلى شخص متى مضت 10 سنوات على القذف.

يقسم (خاطر، 2015)[40] الخصوصية إلى عدة عناصر منفصلة، لكنها ترتبط معًا في نفس ذات الوقت:

- خصوصية المعلومات: وتضم القواعد التي تحكم جمع وإدارة البيانات الخاصة كمعلومات بطاقة الهوية.
- الخصوصية الجسدية/المادية.
- خصوصية الإتصالات.
- الخصوصية الاقليمية أو المكانية.

[39] الأهواني، حسام الدين كامل(1978) . الحق في احترام الحياة الخاصة : الحق في الخصوصية دراسة مقارنة، القاهرة : دار النهضة العربية، 1978 ، ص 94-96

[40] خاطر، شريف يوسف حلمي(2015) . حماية الحق في الخصوصية، مرجع سابق، ص 6-7

ما يلاحظ على العناصر السابقة أنها تندرج جميعًا تحت مظلة حرمة الحياة الخاصة، التي هي حق من الحقوق الدستورية اللصيقة بالفرد.

وقانون حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته RTBF في البيئة الرقمية مؤخرًا هو التطور الطبيعي لقانون الحق في النسيان الذي بدأ منذ القرن الرابع عشر.

ويفسر (الطاهر، 2013)[41] أن الخصوصية هي قدرة الفرد على التحكم في سرية معلوماته وبياناته الشخصية والتحكم فيمن يمكنه الوصول لهذه المعلومات، سواء كانوا أفرادًا آخرين أو حكومات أو حاسبات آلية، لكن بعد ظهور شبكة الإنترنت وضلوع الأفراد في إستخدامها والاعتماد عليها بشكل كبير في حياتهم، لذا ازدادت مخاطر الحفاظ على خصوصية المستخدمين نتيجة للتطور المتسارع في التكنولوجيا، وتعددت أشكال إنتهاك الخصوصية مثل:

(1)-مراقبة الرسائل الإلكترونية. (2)-البرمجيات الخبيثة.
(3)-رسائل التصيد. (4)-سجلات الخوادم والكوكيز.
(5)-الإعلانات الموجهة.

كما يمكن أن نضيف العنصر السادس وهو **" الاحتفاظ بـ وإعادة عرض بيانات الأفراد الخاصة لفضح حياواتهم على شبكة الإنترنت "**[42].

على الجانب الآخر، هناك من يرون أن الحق في الخصوصية مختلفًا عن حق الفرد في إخفاء بياناته على شبكة الإنترنت كما توضح (Liddicoat,2015)[43] وتقول أن الحق في الخصوصية يشمل عدم الكشف عن المعلومات الشخصية لأطراف ثالثة[44] ، بما في ذلك السياق(الميدان-الحقل) العام، وعلى الجانب الآخر يركز حق الفرد في إزالة بياناته (RTBF) على بيانات أو معلومات هي أصلا معروفة في السياق العام، كالحقائق الشخصية التي هي بالفعل معلنة للجميع، لكن ما يهدف إليه هذا القانون هو وضع حدود على من يمكنهم الوصول إلى تفاصيل هذه المعلومات.

---

41 الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، مرجع سابق ، ص 6-7

42 **(الباحثة).**

43 Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . available at https://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdfhttps://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdf . Accessed on 12-5-2019

44 **يقصد بالطرف الثالث، أي كيان بخلاف الشخص نفسه صاحب البيانات كطرف أول والذي يتعامل مع مؤسسة ما أو جهة ما لديها بياناته كطرف ثان (الباحثة).**

بينما لاحظت (Pease,2015)[45] أن المفوضية الأوربية التي أصدرت اللائحة العامة للبيانات لحماية البيانات الشخصية لمواطني الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي، اشتركت في مجموعة قوانين مع تلك التي أصدرها المجلس الأوربي، في الحفاظ على ثلاثة حقوق هم: الحق في الخصوصية، الحق في حماية البيانات، حرية التعبير، كما يلي:

	الإتحاد الأوربي	مجلس أوروبا
الحق في الخصوصية	جاء في المادة (7) – تحت بند " ميثاق الحقوق الأساسية"	جاء في المادة (8) – تحت بند " الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان"
الحق في حماية البيانات	جاء التعبير عنه في المادة (8) – تحت بند " ميثاق الحقوق الأساسية"	جاء من خلال اتفاقية حماية الأفراد (108) فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية
حرية التعبير	جاء التعبير عنه في المادة (11) – تحت بند " ميثاق الحقوق الأساسية"	جاء في المادة (10) – تحت بند " الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان"

[45] Pease, Alice(2015) . The “right to be forgotten”: Asserting control over our digital identity or re-writing history? . Available at https://citizenrights.euroalter.com/wp-content/uploads/2015/08/A.-Pease-The-right-to-be-forgotten-2015.pdf . Accessed on 25-5-2019

2-حقوق الفرد الرقمية بعد التحول نحو البيئة الرقمية

لقد لوحظ أن هناك نموًا في المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المختلفة، نتيجة اعتمادها المتزايد على بنية تحتية ترتكز بشكل أساسي، إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وتصاعد مستوى حركة تبادل المعلومات، من جهة، إضافة إلى بروز مخاطر جرائم الفضاء الإلكتروني، التي تتجاوز الحدود الجغرافية لمختلف البلدان، وتهدّد البنية التحتية للإتصالات، من جهة أخرى، زاد من قلق الحكومات، والأجهزة الأمنية، وجعلها تتجه نحو مراقبة مستخدمي الإنترنت، كوسيلة من وسائل حماية حقوق الأفراد وتأمينها انطلاقًا من كونها المعنية بالحفاظ على السلامة العامة، والأمن، بكل أشكاله، مما جعل المخاوف تتصاعد، من احتمالات الاعتداء على الحق في الخصوصية، وما يرتبط به من حقوق إنسانية، وحريات مدنية[46].

ولقد تزامن مع تدفق الكميات الهائلة المنتشرة من البيانات الشخصية على الإنترنت في هذا الفضاء الإلكتروني مع تطور تقنيات الإتصالات واعتماد الفرد عليها بحيث أصبحت جزء رئيس لا يتجزأ من الحياة اليومية له، يمكنها أن تشكل تهديدًا مباشرًا، ليس فقط للأشخاص الذين تساعد في كشف هوياتهم، وإنما أيضًا للدول، ولمصالحها وأمنها، ويتمثل هذا التهديد، في الاعتداءات التي يمكن أن تقع على الأشخاص، الطبيعيين والمعنويين، في القطاعين العام والخاص، وعلى البيانات والمعلومات، سواء من خلال سرقتها، أو تعديلها دون وجه حق، أو تشويهها، وفي الاعتداءات على أنظمة المعلومات، ومنع عملها، وعلى الحريات والحقوق التي يتمتع بها الأفراد، في المجتمعات الديمقراطية، كالحق في الخصوصية، والحق في التعبير.

وذلك عندما وفرت تقنيات المعلومات والإتصالات، قدرات هائلة، وإمكانات غير مسبوقة، على مستوى حفظ البيانات، ومعالجتها، كمًا ونوعًا، ما خلق حركة نوعية، تستند إلى تقدم التقنيات، وتشعب الإمكانات التي تتيحها، في مجال الجمع، والتنقيب عن البيانات، وتحويلها إلى معلومات، حول كل ما ومن يتصل، أو لا يتصل، بالإنترنت إلا أن هذه الآفاق والفرص الجديدة، حملت معها تهديدات، ومخاطر، طرحت تحديات على مستوى حماية الحقوق والحريات، التي يمكن أن تتأثر، نتيجة جمع البيانات، أوجمعها، بطريقة عشوائية، غير منظمة، وخارج الأطر القانونية الملائمة، أو نتيجة لإنكشاف البيانات التي تمت معالجتها، ووقوعها، بين أيدي الأشخاص غير المناسبين[47]

[46] جبور، منى الأشقر، جبور، محمود(2018) . البيانات الشخصية والقوانين العربية . بيروت : المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2018 – ص 26

[47] جبور، منى الأشقر، جبور، محمود(2018) . البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق ، ص 29

كما وصف (شاهين،2013)[48] أن ما يحدث بشكل دائم من اختراق لخصوصية الفرد، يعد شكلًا من أشكال الإنتهاك Violation الفج، بيد أنه وعلى الرغم من أن سيادته قد أوضح أن هناك نوعًا من الخوف Panic لدى المسؤلين، عندما تذكر كلمة " حرية أو حريات" ، إلا أن (عبدالتواب، 2019)[49] قد بشرنا بإنفراجة قريبة، وأشار إلى نقطتين :

(1)-الأولى: موافقة مجلس النواب المصري مبدئيًا على فتح باب المناقشة في القانون المقدم من الحكومة المصرية لحماية البيانات الشخصية المعالجة بشكل إلكتروني، تلك البيانات التي ينتجها المواطن المصري طيلة حياته منذ ميلاده حتى وفاته، ويذكر أن الحاجة ماسة لضرورة سن هذا القانون على خلفية إصدار الإتحاد الأوربي لقانون حماية البيانات الشخصية والذي دخل حيز التنفيذ في الخامس والعشرين من شهر مايو لعام 2018.

(2)-الثانية: أن هناك أنباء عن إنشاء جهاز مصري لحماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي، وهذا ما لم نلتفت إليه في الماضي، لكنه أصبح من مقتضيات العصر الحالي.

ما يلفت النظر عند مراجعة الدساتير المصرية، منذ السبعينات وحتى آخر دستور تم إقراره في عام 2014، أن مفاهيم الخصوصية وحماية البيانات الشخصية لم تحظ بالإهتمام الكافي في التشريع المصري، حيث خلت الدساتير المصرية من تشريع خاص يحمي سرية البيانات الشخصية للأفراد، فقد أكتفي الدستور المصري بالإشارة إلي التزام الدولة بحماية الحياة الخاصة للأفراد في نص المادة (57) " للحياة الخاصة حرمة وهي مصونة لا تمس "[50]، ولم يسهب في توضيح تفاصيل ذلك على النحو المرضي.

وإن ما يدل على أن البيانات الشخصية للأفراد أصبحت جزءًا حيويًا من النظام الاقتصادي العالمي ولها قيمتها السياسية هو تحديد يوم الثامن والعشرون من يناير من كل عام كيوم عالمي للاحتفال بحماية البيانات الشخصية ومن ثم الحفاظ عليها.

الجدير بالذكر أن أول قانون حماية بيانات شخصية صدر في ألمانيا عام 1970 وتلتها بعد ذلك معظم دول العالم المتقدمة ، بينما في الدول العربية فقد وضع قانون حماية البيانات الشخصية في دولة المغرب عام 2002 ثم في دولة الامارات العربية المتحدة عام 2007 [51]

---

[48] شاهين، شريف كامل (2013) . حرية تداول المعلومات في مصر بين التشريع والتنفيذ، مرجع سابق

[49] عبدالتواب، زياد(2019) . قانون حماية البيانات الشخصية .. نظرة أولية ، مجلة لغة العصر، س 19، ع221 (مايو 2019) – ص 23

[50] السعيد، نضال(2018) . " حماية البيانات الشخصية " ، متاح في https://bit.ly/2VZAX5Y ، تم الاطلاع عليه في 30-4-2019

[51] حموري، شهد ، المصري، ريم(2014) . قانون حماية البيانات الشخصية : ما يمكن تعلمه من تجارب الدول الأخرى، متاح في https://bit.ly/2HOye8O ، تم الاطلاع عليه في 20-5-2019

إذن، كيف تقوم الشركات الأوربية بحماية بيانات عملائها ؟ تجيب "كيلي" التي تدير مؤسسة تجارية في بروكسل، تقوم ببيع منتجاتها عبر الإنترنت، فهي تجد نفسها مجبرة على جمع البيانات الشخصية لعملاؤها، ويتعين عليها في نفس الوقت المحافظة على هذه البيانات كنوع من أنواع كسب ثقة عملائها، كما تقوم الهيئات الحكومية المعنية بطلب دليل دامغ من مثل هذه المؤسسات التجارية أنها لا تقوم بالاحتفاظ ببيانات عملائها، واتبعت القواعد الصارمة المفروضة عليها [52]

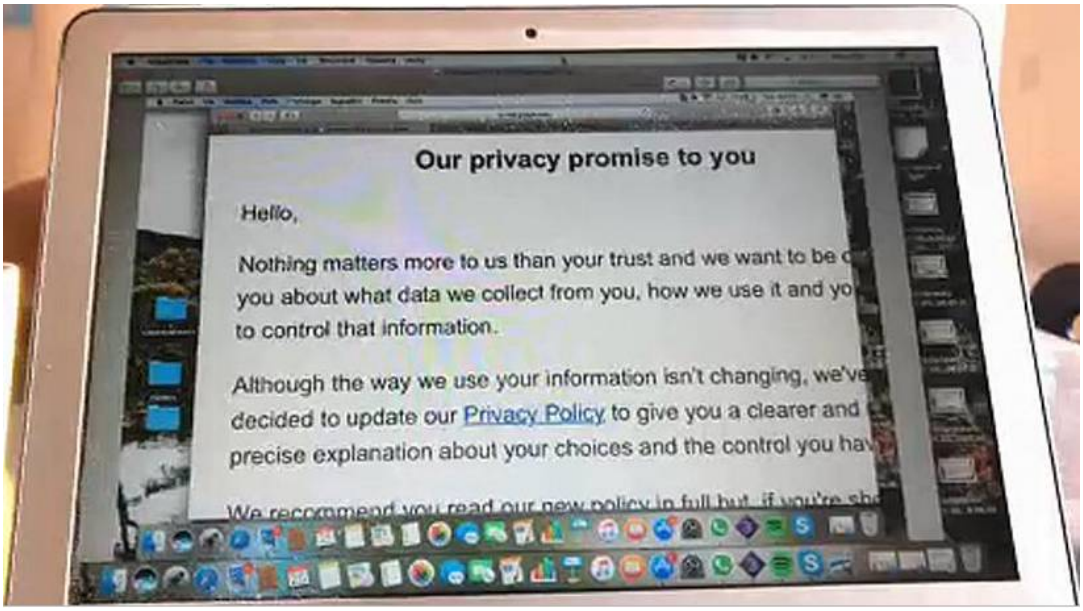

صورة (1-1) سياسة الخصوصية التي تستخدمها الشركات التجارية لحماية حقوق عملائها[53]

تحدد (Liddicoat,2015)[54] بعض حقوق الفرد في الفضاء الإلكتروني، مستشهدة ببعض المواقف التي حدثت إزاء الرفض للأنظمة المستبدة الحاكمة في دول العالم العربي، مما أدى إلى تتابع ثورات الربيع العربي منذ عامي 2010، و 2011 ، وركزت على النقاط التالية :

(أ)-الحق في الدخول على شبكة الإنترنت

[52] كيف تحمي المؤسسات الأوربية بيانات زبائنها؟ ، نشر بتاريخ 12-7-2018 ، متاح في https://bit.ly/2WtxnAq ، تم الاطلاع عليه في 13-5-2019

[53] كيف تحمي المؤسسات الأوربية بيانات زبائنها؟ ، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه في 13-5-2019

[54] Liddicoat, Joy(2011) . HUMAN RIGHTS ONLINE: NEW ISSUES AND THREATS. Available at https://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdf. Accessed on 12-5-2019

حيث أستاءت الكاتبة من قيام الحكومات العربية في مصر وليبيا بقطع الإتصال بشبكة الإنترنت عن مواطنيها عام 2011، ما يدل على إنتهاك لحرية المواطنين في الدخول على الإنترنت.

(ب)- الحق في التعبير بحرية تامة عبر شبكة الإنترنت

تبين أن القائمون على صفحة الفيس بوك "كلنا خالد سعيد" والتي لعبت دورًا هامًا في الثورة بمصر، قد دأبوا على إخفاء هوياتهم على الإنترنت، وأحدهم عرف بـ أسم "الشهيد" بدلًا من إستخدام أسمه الحقيقي، وهذا يدل على قمع الحريات.

(ج)-**الحق في حرية المشاركة عبر شبكات التواصل الاجتماعي**، والنشر عليها

استنكرت الكاتبة ما حدث من الحكومة المصرية بتتبع المدونين ومضايقتهم بعد إعادة الإتصال بشبكة الإنترنت، وتم القبض على الناشط المصري "وائل غنيم"، وبعض الشباب أصدقائه، بعد نشر وإبداء آرائهم السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

(د)-**الحق في إبداء التوجهات السياسية بشكل ديمقراطي** من خلال شبكة الإنترنت، حيث أن تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات قد خلقت فرصًا جديدة ومتنوعة للمشاركة في الأنظمة السياسية وقلبها.

كما أوضحت أن هناك حقوقًا أخرى قامت هذه الحكومات بإنتهاكها أيضًا مثل: حق المواطنين في إستخدام الهواتف النقالة، وحقهم في إستخدام خدمات الرسائل النصية القصيرة SMS كيفما يشاءون، مشيرة إلى ما حدث من وقائع أثناء قيام ثورات الربيع العربي، بالتركيز على الحالة المصرية.

وأخيرًا نستعرض ثمانية حقوق أقرتهم اللائحة العامة لحماية البيانات، التابعة للاتحاد الأوروبي، كحقوق رقمية للفرد استجدت في العصر الرقمي، على النحو التالي[55]:

<1>-حق الفرد في استلام معلومات واضحة وقابلة للفهم

ويقصد به، تفسير من يقوم بمعالجة بيانات الفرد في البيئة الرقمية؟، وما هي البيانات التي حصل عليها؟، ولما هم يقومون بمعالجتها؟ - كل هذا ورد في المواد من (12-14) من اللائحة العامة لحماية البيانات.

[55] EU Data Protection Reform: Better data protection rights for European citizens(2018) . availabla at https://ec.europa.eu/commission/publications/better-data-protection-rights-european-citizens_en . Accessed on 12-5-2019

<2>-حق الفرد في طلب الوصول إلى بياناته الشخصية

أي تتولى تنظيمها جهة، من أجل الفرد، وهذا ورد في المادة (15) من اللائحة العامة لحماية البيانات.

<3>-حق الفرد في طلب مزود خدمة وحيد يقوم بنقل بياناته

هنا للفرد حرية الاختيار في من يقوم بنقل بياناته وتداولها، ولا يتم التنقل بين أكثر من مزود خدمة، وهذا ورد في المادة (20) من اللائحة العامة لحماية البيانات.

<4>-حق الفرد في سرية/إخفاء بياناته على شبكة الإنترنت RTBF

حيث الفرد من حقه إخفاء بياناته، دون تقديم أي عذر للشركات التي نشرت بياناته، فعندما تقوم بكتابة أسمك أو بياناتك على محرك بحثي على شبكة الإنترنت، فتقوم بعرض النتائج التي تحوي روابط لمقالات دوريات قديمة عن أزمات أو مشاكل قد مررت بها، حينها سوف يكون من حقك طلب حذف هذه الروابط من المحرك البحثي بكل سهولة، وهذا ورد في المادة (17) من اللائحة العامة لحماية البيانات.

<5>-حق الفرد عند طلب الشركات موافقته على إجراء معالجات لبياناتهم

في هذه الحالة تطلب الشركات موافقة من الأفراد على إجراء معالجة لبياناتهم، بعد قيامها بسؤال الفرد، على هذه الشركات أن تكون أغراضها واضحة وراء إستخدام هذه البيانات، وأن تكون موافقة الأفراد واضحة لا لبس فيها، حتى لا تقوم الشركات في هذه الحالة بالاختباء خلف شروط وأحكام قانونية طويلة لم يقم الفرد بقرائتها واستيعابها بعناية، ورد هذا في المواد (4) المقطع (11)، أيضًا المادة(7) من اللائحة العامة لحماية البيانات.

<6>-حقوق الفرد في حالات فقدان أو سرقة بياناته

يتعين على الفرد عند حدوث ذلك، تقييم ما إذا كان هذا الفقد أو السرقة سوف يتسبب في ضرر له، هنا يجب على الشركة المتسببة في الضرر، إبلاغ الفرد (وإبلاغ السلطة المخولة بحماية بياناته في بلده) بذلك، فورًا ودون تأخير، وإن لم تقم الشركة بذلك فسوف يتم تغريمها ماديًا، ورد هذا في المواد (33-34) من اللائحة.

<7>-حق الطفل في توفير حماية أفضل له عند إستخدام شبكة الإنترنت

بالطبع الأطفال هم أقل استيعابًا لمخاطر مشاركة بياناتهم، كما أنهم وأقل وعيًا بحقوقهم، لهذا السبب يجب ضبط أي معلومات تكون موجهة لهذه الفئة بما يتناسب وإدراكهم، مع إستخدام لغة سهلة وبسيطة، ورد هذا في المادة (8) من اللائحة.

<8>-حق الفرد في حالة إنتهاك بياناته الخاصة

هنا يمكن للفرد الإتصال بالمنظمة التي تحتفظ ببياناتك في دولتك، كما يمكن دائمًا تقديم شكوى إلى الهيئة القومية المخولة بحماية البيانات، أو الذهاب إلى المحكمة الوطنية، حيث ستفرض هيئة حماية البيانات عقوبات على المؤسسات، متضمنة إيقافهم عن معالجة بياناتك مع فرض غرامات، وفي حالة تعرضك لضرر، يمكنك إثبات ذلك والمطالبة بتعويض عن طريق إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المؤسسة، أو مطالبة منظمة غير حكومية ناشطة في مجال حماية البيانات الخاصة بتمثيلك أمام القضاء.

3-حقوق الفرد عند إستخدام المحركات البحثية على الإنترنت

أنشئت المحركات البحثية في أوائل التسعينات، كما بين (GASSER, 2006)[56] عندما قام مجموعة طلاب من جامعة MCGill في مونتريال بإنشاء برنامج يدعى Archie يقوم على جمع بيانات تعتمد على الشكل النصي، التي قامت قوائم الأدلة بتحميل كل الملفات الموجودة على مواقع بروتوكول نقل الملفات FTP مع إنشاء قاعدة بيانات قابلة للبحث عن أسماء هذه الملفات، ثم ظهر المحرك البحثي جوفر Gogher ، بعدها برامج البحث تحت أسم Veronica – Jughead ، ثم تطور الأمر بعد انتشار الإنترنت بشكل واضح، بعد ظهور شبكة الويب WWW ، عندما ظهر أول محرك بحثي على الويب وكان يدعى Mosaic والذي يدعم واجهة مستخدم بها رسوم، وقد ظهر بالتوازي أول محرك بحثي على الويب ويدعى Wandex الذي يقوم بفهرسة عناوين URL وأعقب ذلك Web Crawler – Excite – AltaVista – Infoseek إلى أن تم إطلاق المحرك البحثي جوجل في عام 1998 من قبل Larry Page and Sergey Brin ليظل واحدًا من أبرز المحركات البحثية التي كتب لها البقاء والإنتشار، وأصبحت مميزاتها وإمكاناتها في تقدم بشكل ملحوظ، حتى اختلطت النوايا وأصبح القائمون على جوجل، لهم أهداف تجارية لا يمكن إنكارها، وخصوصًا في مجال الإعلانات، والتسويق، حيث تعد الإعلانات هي مصدر دخل رئيس لهذه المحركات البحثية لاسيما جوجل بوجه خاص، وبذكاء القائمون على هذا المحرك البحثي، تطورت منتجات جوجل وأصبحت أمرًا لا غنى عنه لكل المستفيدين، ومن هنا أقبل الجميع على تسجيل بياناتهم الشخصية في جوجل بنية صادقة بينما استغل جوجل هذه البيانات لصالحه، ونظر إليها من وجهة النظر التجارية البحتة دون مراعاة ثقة عملاؤه فيه، مما عرض بيانات المستخدمين له لخطر إنتهاك الخصوصية، لذا لا عجب في تزامن تطور تكنولوجيات البحث مع انتشار المحركات البحثية، حيث ظهرت قوتها التي تنامت في الأسواق التجارية، فلم تعد مجرد واجهة بحث، لكن تطور دورها وأصبحت منافسًا تجاريًا شرسًا على المستوى الاقتصادي العالمي.

حتى إن ما تقدمه هذه المحركات البحثية من إمكانات فائقة، قادتها إلى منافسة مكانة كل المكتبات مؤخرًا، حيث من خلال ضغطة زر واحدة بينما أنت في منزلك، ودون اللجوء إلى

---

[56] GASSER, URS (2006) . "REGULATING SEARCH ENGINES: TAKING STOCK AND LOOKING AHEAD," Yale Journal of Law and Technology: Vol. 8: Iss. 1, Article 7. Available at: http://digitalcommons.law.yale.edu/yjolt/vol8/iss1/7. Accessed on 20-5-2019

تسجيل أو أية اجراءات، أو دفع رسوم مادية، يمكن للباحث أو المستخدم الولوج إلى آلاف المستودعات وعرض كل ما يتصل ببحثه.

على الرغم من أن هذه المعلومات يمكن أن تظهر بشكل عشوائي، مما يتيح إنتهاك لحقوق الملكية الفكرية، ويظهر تعدد لأنواع ومستويات العبث في المعلومات، كما تصبح هناك إتاحة سهلة لمعلومات قد تكون ضارة، مزيفة، متناقضة، متداخلة غير متسقة، لم تُحَدثْ بعد، أي غير معدة إعدادًا جيدًا، وتقوم بنشر الفيروسات الضارة، في ظل غياب تشريعات تضبط تدفق المعلومات وتحمي خصوصية البيانات، وغيرها من مظاهر عشوائية المعلومات كما ذكر (شاهين، 2011)[57]، إلا أن تلك العشوائية لم تثني القائمين على التنبوء بمستقبل المكتبات حاليًا بأن يكبحوا جماح حلمهم بوصول المكتبات يومًا ما إلى مستوى المحركات البحثية.

ويبرز هنا السؤال الأكثر أهمية، **هل قانون حق الفرد في إخفاء/سرية بياناته يتم تطبيقه على المحرك البحثي "جوجل" فقط؟ أم هو قانون وضع ليطبق على جميع المحركات البحثية؟**

تجيب (Liddicoat,2015)[58] بأن مجموعة العمل التي أصدرت قوانين حماية البيانات الشخصية في عام 2014، لتطبق داخل حدود دول الإتحاد الأوربي، تؤيد مطالبة شركات المحركات البحثية بحذف الروابط من نتائج بحثها العالمية ولا تكون مقيدة داخل دول الإتحاد الأوربي فقط (أي كل نطاق يحمل com. وليس من يبحثون فقط من خلال نطاقات تدل على إستخدامها داخل دول الإتحاد الأوربي، مثل: fr./uk./nz.) وهكذا، بالإضافة إلى أن(Liddicoat,2015) بينت مطالبة باقي المحركات البحثية الأخرى بخلاف "جوجل" مثل: " بينج Bing" بتطبيق القانون نفسه، وبالفعل بدأت "بينج" في الاستعداد لتطبيق القانون خلال الفترة المقبلة.

تعد المحركات البحثية هي الظاهرة الأكثر أهمية اليوم على الإنترنت، ولكن من ينادون بالخصوصية في العصر الرقمي، يتخوفون منها وبالأخص الشكوك تدور حول المحرك

[57] شاهين، شريف(2011) . عشوائية المعلومات على الشبكة العنكبوتية (الويب) .- Cybrarians Journal .- ع 27 (ديسمبر 2011) تاريخ الاطلاع <20-5-2019> -.متاح في https://bit.ly/2YOFpBC

[58] Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . IBID

البحثي "جوجل"، وخصوصًا أنه هو المصدر الرئيس بالتعاون مع الفيس بوك لتزويد شركات البيانات العالمية التي تدعم وتطور تطبيقات ومشروعات تقنية إنترنت الأشياء IOT ، إذن هناك أزمة واضحة للعيان عن تسريب بيانات من المحرك البحثي لمستخدميه.

وفي سياق متصل، تشير أصابع الإتهام إلى موقع التواصل الاجتماعي الأشهر " فيس بوك"، حيث أصبح من حق الأشخاص عند إستخدامه تحميل نسخة من البيانات الخاصة بهم على خلفية الفضيحة المدوية لموقع الفيس بوك بتسريب بيانات مستخدميه، وعدم احترام خصوصيتهم، فقد تكون بياناتك بالفعل موجودة في أيدي مسوقين غرباء، ولكن الجيد أنه يمكنك تنزيل نسخة من بياناتك ومنع انتشارها مستقبلًا من خلال خطوات بسيطة تم تفصيلها في هذا الرابط [59]

عودة إلى المحركات البحثية، والأمور القضائية التي أثيرت خلال مشوارها منذ نشأتها، حيث بدأ الصراع بقضايا ضد القائمون على المحركات البحثية بشأن علامات الوصف ثم دخل الصراع مرحلة أخرى تتعلق بقضايا الملكية الفكرية، ووجد طريقًا له مع العلامات التجارية، وقضايا حقوق الطبع والنشر، كما تواجه هذه المحركات تحديات من حيث القيم الديمقراطية والمعتقدات الأخلاقية، أيضًا ما يتعلق بحقوق الأفراد، ويقترح (GASSER, 2006)[60] ثلاث قيم ديمقراطية أساسية، هي :

(1) -الإستقلال المعلوماتي. (2)- التنوع. (3)- جودة المعلومات.

وينظر إلى قيمة "الإستقلال في المعلومات" من وجهة نظر قوانين المعلومات، حيث يكتنف هذه القيمة ثلاثة أمور تحت مظلتها وهي:

أ-يجب أن يتمتع الفرد بحرية الإختيار بين مجموعات بديلة من المعلومات والأفكار بما في ذلك حريته في تقرير المعلومات التي يريد تلقيها ومعالجتها (يقصد عندما نقوم بالبحث عن مصطلح ما ، يكتب المحرك البحثي تصحيح لهذا المصطلح .... ?...Do You Mean)[61]

ب-الإستقلال في المعلومات كجانب من جوانب الحريات المكفولة للفرد، حيث تتطلب وجوب أن يكون لكل فرد الحق في التعبير عن معتقداته وآرائه أيان كانت.

---

[59] قرني، رشيد سعيد(2018) . تعرف على البيانات الخاصة بك التي يحتفظ بها فيسبوك وكيف يمكنك التحكم فيها، متاح في https://bit.ly/2WoEZ7q ، تم الاطلاع عليه في 3-5-2019

[60] GASSER, URS (2006) . "REGULATING SEARCH ENGINES: TAKING STOCK AND LOOKING AHEAD, IBID

[61] **الباحثة**

ج-يتطلب الإستقلال المعلوماتي، أن يتمكن كل فرد من المشاركة في إنشاء منظومة المعلومات، والمعرفة، أي التحول من مجرد مستقبل سلبي للمعلومات إلى مستخدم نشط لها، يمكن له تقديم أشكالًا لم تكن معهودة من قبل من التعبيرات الإبداعية.

أما ما يخص قيمة " التنوع " فقصد الكاتب به، التنوع في التوزيع الواسع للمعلومات من خلال مجموعة كبيرة من المصادر، وينظر إليه كآلية للوصول إلى الحقائق.

وبينما تشير دراسات أمريكية إلى أن نحو 45% من الأمريكيين يعتمدون على البحث على الإنترنت عند الشروع في إتخاذ قرارات هامة في حياتهم، كما يتوقع نحو 67% منهم بأن يتمكنوا من العثور على معلومات طبية عن حالاتهم الصحية عبر البحث على الإنترنت، لكن أليس من أجل اتخاذ قرارات هامة وسليمة، يجب أن نعتمد على معلومات جيدة؟، وهذا ما قصده الكاتب بالقيمة الثالثة وهي " جودة المعلومات" .

ترى الباحثة أنه من بين حقوق الفرد الأصيلة التي ينبغى أن يتمتع بها في العصر الرقمي، حيث أصبح كل ما يخصه متاح على المشاع للقاصي والداني، هو ((**حق الفرد في إزالة وحذف بياناته الشخصية نهائيًا من شبكة الإنترنت**)) وليس " حقه في إخفاء/سرية بياناته " فحسب، وعدم عرضها لمن يتصفح المحركات البحثية، فعندما تقدم هذه المحركات حزمة من الخدمات المجانية المذهلة للفرد، وبمجرد أن يقوم بتسجيل بياناته على هذه المواقع، ويوافق على اتفاقيات الإستخدام، حيث إن معظمنا لا يضيع وقته بقرائتها، فهو بذلك يعطي الضوء الأخضر للقائمين على هذه المحركات بالدخول على وإنتهاك خصوصية بيانات الفرد الشخصية، بل ونسخها والتصرف فيها كيفما يشاء بموافقة صاحب البيانات دون غضاضة في ذلك.

لذا نظرًا لأهمية وحساسية البيانات الشخصية للأفراد، حيث ينظر إليها من منظور آخر على أنها قضية أمن قومي، تتابعت حكومات العالم الغربي والعربي في سن القوانين التي تجرم إنتهاك خصوصية البيانات الشخصية للأفراد بعد ضلوعنا في غياهب العصر الرقمي، لا سيما هذا من وجهة نظري المتواضعة تحضير مبدئي ضمن استعدادات العالم للدخول إلى عصر إنترنت الأشياء الذي يتطلب وجود تشريعات قوية، تحمي البيانات الشخصية، لمواجهة أكبر تحديات هذا العصر وهو " الأمن والخصوصية" ، كما يتخوف منها من ينادون بالتحول إلى عصر إنترنت الأشياء.

4-الخلاصة

بدأ هذا الفصل بمدخل تم استعراض فيه حقوق الفرد بوجه عام ثم تدرج إلى التركيز على الحق في التعبير والحق في الخصوصية بوجه خاص، واستكمل الحديث عن حقوق الأفراد الرقمية، ثم عرض حقوقه عند إستخدام المحركات البحثية ، مرورًا بالحديث عن نشأتها وتطورها حتى وصلت إلى تصدر المحرك البحثى جوجل المشهد العام.

قائمة مصادر الفصل الأول

أولًا باللغة العربية

1 الأهواني، حسام الدين كامل(1978) . الحق في احترام الحياة الخاصة : الحق في الخصوصية دراسة مقارنة، القاهرة : دار النهضة العربية، 1978 ، ص 94-96

2 السعيد، نضال(2018 " . (حماية البيانات الشخصية " ، متاح في https://bit.ly/2VZAX5Y ، تم الاطلاع عليه في-4-30 2019

3 الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، القاهرة : مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2013 ، ص 6

4 الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، مرجع سابق ، ص 5

5 الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، مرجع سابق ، ص 6-7

6 الطاهر، محمد (2013) . الحريات الرقمية ، مرجع سابق ، ص 8-9

7 الطعيمات، هاني (2006) . حقوق الإنسان وحرياته الأساسية . عمان : دار الشروق، 2006 ،ط3، ص 36

8 جبور، منى الأشقر، جبور، محمود(2018) . البيانات الشخصية والقوانين العربية . بيروت : المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2018 – ص 26

9 جبور، منى الأشقر، جبور، محمود(2018) . البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق ، ص 29

10 حسونة، نسرين محمد عبده (2015) . حقوق الإنسان : المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، متاح على الرابط التالي : https://bit.ly/2vsqi44 تم الاطلاع عليه 21-4-2019

11 حسونة، نسرين محمد عبده (2015) . حقوق الإنسان... ، مرجع سابق.

12 حموري، شهد ، المصري، ريم(2014) . قانون حماية البيانات الشخصية : ما يمكن تعلمه من تجارب الدول الأخرى، متاح في https://bit.ly/2HOye8O ، تم الاطلاع عليه في 20-5-2019

13 خاطر، شريف يوسف حلمي(2015) . حماية الحق في الخصوصية، مرجع سابق، ص 6-7

14 ديبورتيري، رولاند(2015) . إمكانية الوصول للأرشيف وحماية البيانات، القاهرة : مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2015، ص 6

15 شاهين، شريف كامل (2013) . حرية تداول المعلومات في مصر بين التشريع والتنفيذ، مرجع سابق.

16 شاهين، شريف كامل (2013) . حرية تداول المعلومات في مصر بين التشريع والتنفيذ، ورقة بحث قدمت إلى، المؤتمر الدولي لكلية الآداب بعنوان":الحريات وحقوق الإنسان "في الفترة من 6-8 ابريل (2013) ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 11-12

17 شاهين، شريف(2011) . عشوائية المعلومات على الشبكة العنكبوتية (الويب) . Journal Cybrarians - ع 27 (ديسمبر 2011) تاريخ الاطلاع <20-5-2019>. - متاح في https://bit.ly/2YOFpBC

18 عبدالتواب، زياد(2019) . قانون حماية البيانات الشخصية .. نظرة أولية ، مجلة لغة العصر، س 19، ع221 (مايو 2019) – ص 23

19 قرني، رشيد سعيد(2018) . تعرف على البيانات الخاصة بك التي يحتفظ بها فيسبوك وكيف يمكنك التحكم فيها، متاح في https://bit.ly/2WoEZ7q ، تم الاطلاع عليه في 3-5-2019

20 كيف تحمي المؤسسات الأوربية بيانات زبائنها؟ ، مرجع سابق، تم الاطلاع عليه في 13-5-2019

21 كيف تحمي المؤسسات الأوربية بيانات زبائنها؟ ، نشر بتاريخ 12-7-2018 ، متاح في https://bit.ly/2WtxnAq ، تم الاطلاع عليه في 13-5-2019

ثانيًا باللغة الانجليزية

1 EU Data Protection Reform: Better data protection rights for European citizens(2018) . availabla at https://ec.europa.eu/commission/publications/better-data-protection-rights-european-citizens_en . Accessed on 12-5-2019

2 GASSER, URS (2006) . "REGULATING SEARCH ENGINES: TAKING STOCK AND LOOKING AHEAD, IBID

3 GASSER, URS (2006) . "REGULATING SEARCH ENGINES: TAKING STOCK AND LOOKING AHEAD," Yale Journal of Law and Technology: Vol. 8: Iss. 1, Article 7. Available at: http://digitalcommons.law.yale.edu/yjolt/vol8/iss1/7 . Accessed on 20-5-2019

4 Liddicoat, Joy(2011) . HUMAN RIGHTS ONLINE: NEW ISSUES AND THREATS. Available at https://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdf.

5 Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . available at https://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdf.

6 Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . IBID

7 Pease, Alice(2015) . The “right to be forgotten”: Asserting control over our digital identity or re-writing history? . Available at https://citizenrights.euroalter.com/wp-content/uploads/2015/08/A.-Pease-The-right-to-be-forgotten-2015.pdf . Accessed on 25-5-2019

8 The Human Rights Action Centre Amnesty International (2007) . Available at www.amnesty.org.uk . Accessed on 04-5-2019

الفصل الثاني

" مبدأ RTBF بالتطبيق على المحرك البحثي جوجل: المفهوم . النشأة . المميزات والعيوب "

يفتتح الفصل الثاني بمدخل، ثم توضيح لنشأة ومفهوم قانون "حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت" RTBF ثم استعراض لمميزات هذا المبدأ أو القانون، وسرد لعيوبه، وأخيرًا يختتم الفصل بخلاصة.

0-مدخل.

1-مبدأ (قانون) حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت: المفهوم . النشأة .

2-مميزات تطبيق قانون حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت.

3-عيوب تطبيق قانون حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت.

4-خلاصة.

0-مدخل

جدير بالذكر أن قانون " حق الفرد في إخفاء بياناته " هو قانون ضمن حزمة قوانين اللائحة العامة لحماية البيانات الصادر عن محكمة العدل الأوربية ليتم تطبيقها داخل دول الإتحاد الأوربي.

بينما يذكر (Macaulay, 2017)[62] أن قانون حق الفرد في إخفاء بياناته يعود إلى عام 1979 أي إلى عصر ماقبل ظهور شبكة الإنترنت، تحت مسمى " التخفي أو الغياب أو الغموض بشكل عملي" حيث الدلالة على بيانات مادية لكن يصعب الوصول إليها بشكل عملي، ويؤكد أن أول ما لفت إليه هذا المفهوم الإنتباه كان في أثناء عام 1979 بعدما أراد مجموعة صحفيون الوصول إلى صحيفة الحالة الجنائية لإحدى رجال مكتب التحقيقات الفيدرالية ويدعى "تشارلز ميديكو"، والذي تم الاشتباه بتورط عائلته في جرائم ممنهجة.

[62] Macaulay, Thomas(2017) . What is the right to be forgotten and where did it come from? . available at https://www.techworld.com/data/could-right-be-forgotten-put-people-back-in-control-of-their-data-3663849/ . Accessed on 21-5-2019

تأتي على الجانب الآخر دراسات تقر بوجود جذور لقانون الحق في الخصوصية والذي تعده الباحثة من إرهاصات قانون حق الفرد في إخفاء بياناته، منها دراسة(الأهواني، 1978)[63] والذي بين أن قانون الحق في الخصوصية يعود إلى مئات السنين، ففي عام 1361 تم سن قانون في بريطانيا يمنع اختلاس النظر واستراق السمع ويعاقب عليه بالحبس، كما أفاد (خاطر، 2015)[64] وفي عام 1765 أصدر اللورد البريطاني Camden قراره بعد حواز تفتيش منزل وضبط أوراق فيه، وبعدها توالت الدول الغربية لسن قوانين الحق في الخصوصية، مثل : دولة السويد التي أصدرت قانون الوصول إلى السجلات العامة عام 1776، وفي عام 1858 منعت فرنسا نشر الحقائق الخاصة، أما دولة النرويج فقد منعت نشر المعلومات التي تتعلق بالحياة الشخصية عام 1889، وتلى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974، حيث أصدرت عدة قوانين تتعلق بحماية الخصوصية، وتلى ذلك ألمانيا عام 1977 والتي أصدرت قانون بشأن حماية المعطيات، ثم قانون لحماية البيانات، ثم فرنسا 1978 بعدها دول مثل : النمسا، الدانمارك، النرويج، استراليا، بلجيكا، كندا ... إلخ.

1-مبدأ(قانون)حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت : المفهوم . النشأة

دفعت التطورات التكنولوجية السريعة خلال العقدين السابقين، المفوضية الأوربية بتقديم اقتراح قانون في شهر يناير 2012 عن لائحة لحماية البيانات الخاصة أو (الشخصية)، تم بموجبها انشاء قانون موحد ينطبق على جميع دول الإتحاد الأوربي (Pease,2015)[65] ، ولقد أشتهر تحت مسمى قانون (أو مبدأ) في بعض المصادر وهو " الحق في النسيان Right To Be Forgotten" اختصارًا (RTBF)، لكن عندما قامت الباحثة بفحص وقراءة المصادر الرسمية لاستقاء التعريفات، قراءة متأنية، ثبت أنه لم يرد ذكر لتعريف هذا القانون، والذي ينبغي أن نطلق عليه " حق الفرد في سرية بياناته"RTBF، بيد أن الإتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات(IFLA)، قام بالاشارة إلى تعريف هذا الحق كما يلي:أنه هو "مصطلح يشير إلى قدرة الفرد على مطالبة المحركات البحثية (أو أي متعهد بيانات أخرى) بأن يزيل

63 الأهواني، حسام الدين كامل(1978) . الحق في احترام الحياة الخاصة : الحق في الخصوصية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 95

64 خاطر، شريف يوسف حلمي(2015) . حماية الحق في الخصوصية :دراسة تحليلية لحق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع 57 . المنصورة: جامعة المنصورة . كلية الحقوق، 2015 ، ص 22-24

65 Pease, Alice(2015) . The “right to be forgotten”: Asserting control over our digital identity or re-writing history? . Available at https://citizenrights.euroalter.com/wp-content/uploads/2015/08/A.-Pease-The-right-to-be-forgotten-2015.pdf . Accessed on 27-5-2019

روابط تحوي معلومات عن هذا (هذه) الفرد من نتائج البحث، وقد يستخدم مصطلح RTBF بالتبادل مع مصطلحات أخرى مثل :

“The right to delist- the right to obscurity- the right to erasure or the right to oblivion”.

وهذا يتم وفقًا للإطار القانوني المتبع." [66]

كما ذكرت موسوعة (Oxford Research Encyclopedia of Communication)[67] (وليس قاموس أوكسفورد) لأبحاث الاتصالات، تعريف هذا القانون، أو المبدأ القانوني، بأنه:" مفهوم قانوني حديث، يسمح للأفراد بالسيطرة على هوياتهم المتاحة عبر الإنترنت من خلال مطالبة المحركات البحثية بإزالة بعض نتائج البحث المتعلقة بهم"

وفي بعض الدراسات الأخرى يطلق عليه" الحق في التصحيح Right of correction " وهو مصطلح تم تعريفه على أنه يشير إلى معنى الحذف، منبثقًا عن مجموعة حزم مبادئ خصوصية المعلومات كما أوضحت (Liddicoat,2015)[68] ، علاوة على إمكانية التعبير عنه بمصطلح (The right to delinking of search engine)أي الحق في إزالة الروابط المتعلقة على المحرك البحثي.

ومن المصطلحات التي دلت عليه أيضًا، الحق في الإصلاح[69] " The right to Rehabilitation” كما يقصد به إعادة التأهيل، أو رد الإعتبار، وهذا ما فيه دلالة على كم التلف الذي يحدث جراء وصم (لصق) الشخص بماضيه المؤلم وعدم تحرره منه، وحفظ تاريخه المخزي مع توفير إمكانية استرجاع هذا التاريخ.

كما أشير إلى هذا المصطلح على النحو التالي:

---

[66] IFLA Statement on the right to be forgotten(2016) , Available at https://www.ifla.org/publications/node/10320 Accessed on 28-3-2019

[67] Carter, Edward L.(2016) . The Right To Be Forgotten . Available at https://bit.ly/2JYQa0R . Accessed on 5-6-2019

[68] Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . available at https://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdfhttps://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdf . Accessed on 12-5-2019

[69] Background : The Right to Be Forgotten in National and Regional contexts, IFLA

"The right to obtain rectification or erasure of data"[70]

أي حق الفرد في تصحيح (إعادة كتابة/تعديل) بياناته أو حق الفرد في محو/حذف بياناته، أيضًا يعرف بحق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته، وتفضل الباحثة إستخدام المصطلح الأخير حيث إنه أقرب للواقع، فقد لوحظ من خلال تصفح المصادر أن ((حق الفرد في إخفاء بياناته)) هو ما يحدث فعليًا لأن الفرد لا يحذف ولا يلغي ولا يصحح بياناته كليًة ولكنه فقط يخفيها بينما تظل موجودة على شبكة الإنترنت، هو فقط يُصَعِبْ من الوصول إليها، وفي تشبيه بليغ الفرد فقط يجعل بياناته hidden أي موجودة لكنها غير مرئية، وعليها حماية كبيرة تمنع من الوصول إليها بسهولة.

وأوضحت (Pease,2015)[71] أن تاريخ إستخدام مصطلح "الحق في النسيان" يرجع إلى الباحث فيكتور ماير-شونبرجر في كتابه "حذف: فضيلة النسيان في العصر الرقمي"[72]

ومن منطلق حرص الهيئة الأوربية المشرفة على حماية البيانات الخاصة بمواطني الإتحاد الأوربي(EDPS)، تقدمت بقانون اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) والذي خصصت فيه المادة (17) لقانون حق الفرد في سرية/إخفاء بياناته على شبكة الإنترنت الذي اشتهر بـ RTBF وبالأخص في المحركات البحثية وعلى رأسها المحرك البحثي الأشهر "جوجل".

لكن يبرز هنا تساؤل، ما المقصود بالبيانات التي تحميها اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)؟ وما الأمثلة على هذه البيانات؟ وما منها لا يعد بيانات شخصية؟

عرفت اللائحة العامة لحماية البيانات، بيانات الفرد الشخصية أو الخاصة، بأنها : " هي أية معلومات ترتبط بهوية الفرد،أو تمكن من التعرف عليه، من خلال أجزاء مختلفة من

---

[70] European Union Committee(2014) . EU Data Protection law: a "right to be forgotten"? . London: The Authority of the house of Lords, P218

[71] Pease, Alice(2015) . The "right to be forgotten": Asserting control over our digital identity or re-writing history? . Available at https://citizenrights.euroalter.com/wp-content/uploads/2015/08/A.-Pease-The-right-to-be-forgotten-2015.pdf . Accessed on 27-5-2019

[72] (برينستون: مطبعة جامعة برينستون ، 2009)

المعلومات التي يتم تجميعها معًا ومن الممكن أن تؤدي إلى التعريف بشخص معين أيضًا ما يمكن أن يشكل بيانات شخصية"[73]

ومن أمثلة هذه البيانات الشخصية/الخاصة، ما يلي:

1/الأسم – لقب العائلة.

2/عنوان المنزل.

3/عنوان البريد الإلكتروني.

4/رقم بطاقة هوية الفرد.

5/ عنوان بروتوكول الإنترنت.

6/ معرف الإعلانات الخاصة بهاتف الفرد.

7/البيانات التي تحتفظ بها المستشفيات أو الأطباء-أو العيادات كسجلات طبية دالة على هوية فردية وحيدة.

8/بيانات الموقع(المعرف على نظام التحديد العالمي لموقع الفرد GPS المتصل بالموبايل).

9/معرف ملف تعريف الارتباط الدال على الفرد.

لاحظ أن البيانات بالنقطتين (8، 9) لها تشريعات خاصة بها، تنظم إستخدام بيانات تحديد موقع الفرد، كما تنظم إستخدام معرف ملف الارتباط الدال على الفرد.

على الجانب الآخر، تم تحديد البيانات التي **لا تعد بيانات شخصية**، ولا تقع تحت طائلة قوانين حماية البيانات الشخصية المتبعة، مثل:

أ/ رقم تسجيل الشركات.

ب/ عنوان البريد الإلكتروني للشركات الخاص بالرد على استفسارات عملائهم، مثل: Info@company.com

ج/ أية بيانات أخرى تكون مجهولة.

[73] What is personal data? . available at https://ec.europa.eu/info/law/law-topic/data-protection/reform/what-personal-data_en . Accessed on 27-5-2019

ما يدعونا هنا للتساؤل، هل هذا القانون صنع خصيصًا بغرض حماية المستخدم الأوربي فقط؟ أم أنه وجد لحماية كل من يقوم بالدخول على شبكة الإنترنت؟

تذكر (Liddicoat,2015)[74] أن هذا الأمر له خلفية لابد من ذكرها، وتبين أن نشأة هذا القانون (RTBF) وارتباطه بالبحث على المحرك البحثي "جوجل" تعود إلى طلب قدمه مواطن أسباني في 5 مارس عام 2010 يدعى "Mario Costeja Gonzalez " وهو مواطن أسباني يقيم في أسبانيا، في صورة شكوى إلى هيئة حماية البيانات الأسبانية (AEPD) اختصم فيها كلًا من، جريدة (La Vanguardia Ediciones SL) وهي جريدة يومية واسعة الانتشار في كاتالونيا بأسبانيا، كما اختصم (Google Spain)، (Google Inc) وكانت فحوى شكواه، أنه منذ عام 2009 بمجرد البحث عن أسمه على المحرك البحثي (جوجل) تظهر نتيجتان واضحتان تتعلقان بقصة قديمة (ترجع إلى عام 1998) عن أزمة مادية مؤقتة أدت إلى قيامه برهن منزله حتى يتمكن من تسديد ديونه آنذاك، وكان هناك إعلان يذكر أسم السيد (Gonzalez) من خلال مزاد عقاري قد تم تأريخه في الجريدة الأسبانية بتواريخ 19-يناير ، 9-مارس لعام 1998، وبعدما تم رقمنة سجلات الجريدة أصبح من السهل البحث على الإنترنت والحصول على معلومات عن هذا المزاد وبه بياناته، ولكن بعد تخطيه لأزمته المادية لم يتم حذف هذا الإعلان من صفحات الجريدة على الإنترنت، فقام السيد (Gonzalez) بعدة خطوات على النحو التالي:

أولًا / مطالبة الجريدة، إما بإزالة تلك الصفحات أو تعديلها، حتى لا تظهر بياناته الشخصية، أو تقوم المحركات البحثية بإستخدام أدوات معينة من شأنها حماية البيانات الخاصة بالأفراد.

ثانيًا / طالب كلًا من (Google Spain)، (Google Inc) بإزالة البيانات الخاصة به أو إخفائها بحيث لم تعد مدرجة ضمن نتائج البحث، ولم تعد تظهر من خلال الروابط المتعلقة بالجريدة الأسبانية (La Vanguardia)، فطالما تم الإنتهاء من جل الإجراءات المتعلقة برهن المنزل، وتخطي الأزمة منذ عدة سنوات، إذن أصبح الآن الإشارة إلى هذا الخبر لاداعي له.

وفي سياق متصل، أيدت محكمة العدل الأوربية في مايو عام 2014، قرارًا صادرًا عن هيئة حماية البيانات الأسبانية (AEPD) بوجوب قيام (Google Spain) بإخفاء روابط الجريدة القديمة التي تحوي إشارات لقصة ديون السيد (Gonzalez)، ويستند قرارها إلى قوانين

[74] Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . IBID

الخصوصية الأوربية بما في ذلك حق الوصول إلى البيانات، والحق في التصحيح، حيث اهتمت المحكمة بالتركيز على ثلاث نقاط هم:

أ-المدى الإقليمي لتطبيق قوانين حماية البيانات الخاصة، أي داخل حدود الإتحاد الأوربي فقط.

ب-قابلية تطبيق قوانين الإتحاد الأوربي الخاصة بحماية بيانات الأفراد على المحركات البحثية.

ج-الإفادة من تطبيق قانون حق الفرد في سرية/حذف بياناته(قانون الحق في النسيان RTBF).

وكانت أبرز نتائج انعقاد المحكمة ما يلي:

- أن تخضع كافة أنشطة المحرك البحثي لقوانين معالجة البيانات الشخصية التي يتبعها الإتحاد الأوربي.
- تفويض هيئة حماية البيانات الأسبانية (AEPD) بتطبيق قوانين حماية البيانات على أنشطة المحرك البحثي فيما يخص الحالة المذكورة(قضية السيد Gonzalez).
- اضطرت شركة Google إلى إزالة أي روابط نتيجة لعملية البحث، تحتوي على أسم شخص متصل بصفحات الويب، في حالة نشر هذه الروابط من جهات أخرى (كالجرائد مثلاً)، كما في حالة عدم حذف هذا الأسم أو معلومات قديمة عنه أو جارية، وحتى عندما يكون نشر هذه المعلومات في تلك الصفحات قانونيًا.
- تتجاوز الحقوق المتعلقة برغبة الأشخاص في إزالة الروابط المتاحة عبر المحركات البحثية المتعلقة بهم، الأغراض الاقتصادية لشركة محرك البحث، من أجل تغليب الصالح العام للأشخاص في تيسير الوصول إلى المعلومات عند اجراء بحث يتعلق باسم شخص بعينه.

بناءًا على ما تقدم، رضخت شركة (جوجل) فورًا لحكم محكمة العدل الأوربية، وشرعت في تنفيذه، من خلال إتاحة "نموذج" للأفراد يقومون بتقديمه لطلب إزالة الروابط المتضمنة لأسمائهم وتعد خرقًا لمبدأ حق الفرد في سرية بياناته RTBF، مع الأخذ في الاعتبار، تحديد نطاق العمل بموجب هذا النموذج لمواطني دول الإتحاد الأوربي فقط [75].

[75] برجاء التكرم بالرجوع لهذا النموذج كملحق بالبحث.

لذا قامت (Pease,2015)[76] باستعراض نماذج من طلبات الحذف/الاخفاء التي تلقتها شركة " جوجل " منذ إصدار محكمة العدل الأوربية (ECJ) قوانين اللائحة العامة لحماية البيانات تم سردها في الجدول التالي للتوضيح

م	الطلبات التي تم قبولها	الطلبات التي رفضت
1	طلب من إحدى ضحايا الاعتداء الجسدي، بحذف أسمها من نتائج البحث عند الاستعلام عنها على الإنترنت.	طلب من رجل سياسة بحذف روابط لمقالات إخبارية تتعلق بفضيحة سياسية ارتبطت به.
2	طلب بحذف صور لفتاة تم ربطها بمواقع إباحية، عن طريق صديقها القديم.	طلبات متعددة من فرد بإزالة 20 رابط لمقالات حديثة عن اعتقاله بسبب اختلاسات مالية قام بها.
3	طلب حذف رابط لمقالة غطت مسابقة اشترك فيها الشخص عندما كان قاصرًا.	طلب بحذف رابط لتقرير في عام 2013 عن براءة أحدهم في قضية جنائية حديثة.
4	طلب إزالة من شخص تم ذكره بالصدفة خلال قصة في تقرير إخباري، ولا يدور حوله التقرير.	طلب من طبيب بالحذف، يعترض على تقييم مريض له.
5	طلب بحذف مقالة في جريدة محلية عن مراهق أصاب راكب وهو يقود مخمورًا منذ سنوات.	طلب إزالة من مسئول عام لرابط يخص عريضة مقدمة من مؤسسة طالب.
6	طلب بحذف أسم من قائمة عضوية حزب اليمين المتطرف لشخص لم يعد يتبنى آراء الحزب.	طلب بحذف تقارير تثبت جرائم عنف ارتكبها شخص ما تم تبرئته لاحقًا بسبب إعاقته العقلية.

وهنا يتساءل (Floridi,2014) وهو" مدير الأبحاث وأخلاقيات المعلومات بمعهد أكسفورد للإنترنت وعضو في المجلس الاستشاري الخاص بالحق في النسيان في جوجل" عن الضوابط التي تحكم الهيئة الاستشارية في الحكم على الطلبات المقدمة بالحذف؟ ومن يقوم بالبت في قرار الحذف من عدمه؟ [77] [78] وأوضح أنه بعد مشاورات واجتماعات للمجلس الإستشاري تم تحديد سبعة كيانات وثيقة الصلة ببعضها تتشابك وتخص هذا القانون وهم:

[76] Pease, Alice(2015) . The “right to be forgotten” . IBID

[77] Floridi, Luciano (2014) . “Right to be forgotten: who may exercise power, over which kind of information?” Available at https://www.theguardian.com/technology/2014/oct/21/right-to-be-forgotten-who-may-exercise-power-information . Accessed on 27-5-2019

(1)-الشخص مقدم الطلب.

(2)-ناشر المعلومة، مثل: جريدة أو جهة معينة.

(3)-محرك البحث، مثل: جوجل.

(4)-مستخدمين محرك البحث (الجمهور).

(5)-هيئة وطنية منوطة بحماية البيانات الشخصية داخل الدولة.

(6)-محكمة عدل وطنية مخولة بالاشتراك في هذا التجمع.

(7)-محكمة العدل الأوربية.

وتظهرالكيانات القانونية الثلاثة الأخيرة(5)، (6)، (7) في موقف السلطة Power، لكنها لا تنشئ معلومات شخصية، بينما يظهر الكيان الوحيد هنا الذي لا يملك سلطة مباشرة في التحكم في المعلومات الشخصية، وهو الكيان الرابع (الجمهور)، على الرغم من أنه الوحيد أيضًا الذي يمارس قوة غير فاعلة، لكنها سلبية، حيث وجوده هو السبب وراء فتح بداية الجدل والنقاش.

ولقد أشار (Floridi,2014)، إلى أن القوة الفاعلة الأولى والمحرك الرئيس للأحداث هو (ناشر المعلومة)وليس (المحرك البحثي)، حيث يؤمن بأن سير إجراءات حذف البيانات الشخصية، يجب أن يتم على النحو التالي:

أولًا يجب على مقدم الطلب، التعامل مع الناشر بدايًة مثل: الجارديان أو البي بي سي، لأن الناشر من وجهة نظر(Floridi,2014)، هو من يتحكم بتدفق المعلومات أولًا.

ثانيًا إذا تعذر ذلك يطلب الفرد من شركات محركات البحث إلغاء الرابط الذي به إشارة لبياناته.

ثالثًا إذا لم تنجح الخطوتين السابقتين، يذهب الفرد لتقديم طلب إلى المحكمة الوطنية داخل بلده.

رابعًا إذا لم تنجح أي من الخطوات السابقة، يلجأ الفرد إلى محكمة العدل الأوربية.

---

[78] Floridi, Luciano (2014) . “Right to be forgotten poses more questions than answers” . Available at https://www.theguardian.com/technology/2014/nov/11/right-to-be-forgotten-more-questions-than-answers-google . Accessed on 27-5-2019

مع الأخذ في الاعتبار أنه ينبغى على مقدم طلب الحذف توثيق خطوات رفض هذه الجهات لطلبه بالحذف.

ماذا عن تطبيق قانون RTBF أو ما يشبهه في الدول التي تقع خارج نطاق الإتحاد الأوربي؟

عرض تقرير الإفلا [79] أن مجموعة من الدول خارج الإتحاد الأوربي، تقوم بتطبيق كما يلي:

1-الأرجنتين

تعددت فيها تقديم دعاوي من قبل مشاهير لمطالبة كلًا من محركي البحث (جوجل) و (ياهو)، بإزالة أسمائهم من بعض نتائج البحث، وبعض هذه الدعاوي، نجحت في الحصول على تعويضات.

2-البرازيل

قامت البرازيل بسن تشريع في عام 2014، للحقوق المدنية الخاصة بإستخدام الإنترنت، وبموجبه يتاح للمحكمة، الأمر بإزالة محتوى الإنترنت إذا كان ضارًا ، كأن يربط المدعي بجريمة تم العفو عنها، أو في حالة التشهير أو في حالة الإضرار بالسمعة.

يلاحظ أن عرائض هذه الدعاوي القضائية تستشهد بقانون RTBF الأوربي، بينما هم يرون أن مشروع القانون لا يحتاج إلى الوضع في الاعتبار مصلحة العامة من الناس، أو الإحتياج إلى سجل تاريخي دقيق.

3-كولومبيا

رفضت إحدى الجهات القضائية بدولة كولومبيا، طلب من سيدة تشكو إنتهاك خصوصيتها وتطالب بحقها في تسميتها باسم جيد في مقالة بصحيفة (El Tempo) المنتشرة بكولومبيا، بعد عدم ثبوت إدانتها في جريمة ما، وحكمت المحكمة فقط بتحديث المعلومات المنشورة، وإستخدام ملف (robots.txt) وطريقة (metatags) أي الاشعارات الوصفية، حتى تمنع فهرسة Google لمحتوى المقالة.

4-هونج كونج

[79] Background : The Right to Be Forgotten in National and Regional contexts, IFLA . IBID

يمتلك (David Webb) موقع على الإنترنت، يقدم فيه معلومات عن حوكمة الشركات، في هونج كونج، وقام بعمل أرشيف لأحكام المحاكم يتاح للناس، ويمكنهم من البحث فيه بالأسم، إلا أنه في عام 2010 -2012 نما إلى علم السلطات القضائية نشره للأسماء أشخاص تتعلق بقضية، فأمرت على الفور الهيئة المكلفة بحماية البيانات بحذف الأسماء التي وردت في الحكم المنشور على موقعه، إلى أن قام مجلس الطعون الإدارية في نوفمبر 2015، بإعلان حق الأفراد في حذف بياناتهم الشخصية المنشورة على الإنترنت وإن كانت هذه البيانات متاحة للعامة.

5-اليابان

تم رصد 3 دعاوي قضائية على الأقل ضد محركات البحث (Google Japan Inc.) (Yahoo Japan Inc.) للمطالبة بإزالة معلومات من نتائج البحث، تم رفض قضيتين، بينما أحد الأحكام الصادرة في أكتوبر عام 2014 ، أمرت المحكمة المكلفة (ياهو) بحذف الروابط ، وقتها أعلنت (ياهو) أنها سوف تطبق معايير قانون RTBF من تلقاء نفسها.

6-المكسيك

أراد رجل أعمال إزالة الروابط التي وردت بها تعليقات سلبية حول التعاملات التجارية لشركات عائلته، فقام (Carlos Sánchez de la Peña) من المعهد الوطني للوصول إلى المعلومات بالمكسيك، برفع دعوى ضد (Google México) فقضت المفوضية الوطنية بأن طلب رجل الأعمال يوافق اشتاطات قانون الخصوصية التي تقر بإزالة البيانات حيث وجودها يتسبب في ضرر، ولكن على الرغم من أن قانون الخصوصية في المكسيك يحتوي على استثناءات إذا كانت المعلومات تصب في الصالح العام، إلا أنه لم يتم تطبيق هذه الاستثناءات على الحكم، بعدها قامت (Google) بإزالة نتائج البحث عن رجل الاعمال من موقعها (Google México)

7-الولايات المتحدة الأمريكية

لا تتوافق مبادئ قانون RTBF مع قيم الدستور الأمريكي، حيث يقوم الأخير على الحق المطلق في حرية التعبير، لذا من وجهة نظرهم، تطبيق قانون RTBF سوف يعوق ممارسة الحقوق الدينية بحرية، ويقلص من حرية التعبير وينتهك حرية الصحافة، بينما تطوعت (جوجل) في

9-يوليو 2015، بحذف صور إباحية ورفعت نموذج يقوم الأفراد بتعبئته تمكنهم من طلب إزالة صور إباحية من نتائج البحث على جوجل.

ويضيف (Wyber,2018)[80] صدى هذا القانون في دول أخرى من العالم مثل:

8-أندونيسيا

في عام 2016، أقرت أندونيسيا قيامها بمراجعة قوانين المعلومات والمعاملات الإلكترونية لتزايد المخاوف عن إمكانية إستخدام الأفراد ذوي النفوذ بتحسين صورتهم على الإنترنت.

9-الهند

أيدت المحاكم الهندية شكوى من إمرأة كانت ضحية لعملية اغتصاب بحذف أحداث قصتها المدرجة ضمن نتائج البحث، بينما رفضت المحاكم طلب رجل بحذف نتائج البحث عن سجلات المحاكم المتضمنة لأحداث قضية قامت فيها ابنته برفع دعوى قضائية ضد شخص آخر.

10-كوريا الجنوبية

حيث أصدرت لجنة الاتصالات بكوريا الجنوبية، تعليمات لكنها غير ملزمة تقترح أن المستخدمين لديهم الحق في طلب إزالة معلومات متعلقة، ليس فقط من المحركات البحثية، فحسب بل، أيضًا من المنصات الأخرى .

11-الصين

أقرت المحاكم الصينية، بعدم الاعتراف بالحق في إزالة الروابط من النتائج البحثية، جاء هذا التوجه على خلفية عدم السماح لموظف سابق بإحدى الشركات، بطلب الحصول على مراجع أو اشارات تدل على شغله لوظيفته السابقة، حتى يساعده هذا في العثور على وظيفة جديدة.

12-كندا

أوضحت المفوضية الكندية المعنية بالخصوصية بأن مبادئ قانون RTBF مطبقة بالفعل في القانون الكندي، فليس هناك حاجة إلى تشريع جديد.

[80] Wyber, Stephen(2018) . A Balance Act : The Right to Be Forgotten and Libraries . Journal of Information Ethics, vol. 27, No.2 (fall 2018) . PP. 81-97

2-مميزات تطبيق قانون حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت

أوردت اللائحة العامة لحماية البيانات الخاصة (GDPR) أنه بمجرد تطبيق مواد وبنود القوانين التي تم سنه لهذه اللائحة اعتبارًا من يوم 25-5-2018 سوف يلاحظ مستقبلًا عدة تحسينات فيما يتعلق بحماية بيانات المستخدم الأوربي ضد الإنتهاكات، على سبيل المثال:

	الوضع الحالي	ما سيكون عليه الوضع بعد تطبيق قوانين اللائحة
وضوح اللغة	غالبًا كانت الشركات تشرح سياسات الخصوصية التي تتبعها بمصطلحات طويلة ومعقدة.	سياسات الخصوصية ينبغي أن تكون مكتوبة بشكل واضح وبلغة مباشرة سهلة.
الإحتياج لموافقة	أحيانًا تفترض الشركات أن صمت المستخدم يعني موافقته على إستخدام	سوف يتم الإحتياج إلى وجود موافقة مثبتة ، قبل إستخدام بيانات المستخدم

المستخدم	ومعالجة بياناته، أو تقوم الشركات باخفاء طلب موافقة المستخدم، لطول الشروط القانونية والأحكام، اعتمادًا على مبدأ أن لا أحد يقرأها.	من قبل الشركات، حيث لن يعد الصمت دليلًا على الموافقة.
حقوق أقوى	-غالبًا الشركات لا تعلم المستخدمين حال وجود اختراق لبياناتهم، أو في حالات سرقة بياناتهم.	-سوف تقوم الشركات بإعلام المستخدم حال وجود اختراق ضار ببياناته دون أي تأخير.
	-في الغالب لا يسمح للمستخدم بأخذ بياناته من شركة للإفادة من خدمات شركة أخرى منافسة.	-سوف يصبح المستخدم قادرًا على نقل بياناته ما بين منصات وسائل التواصل الاجتماعي كمثال.
	-من الصعوبة بمكان أن يحصل المستخدم على نسخة من بياناته المحفوظة لدى الشركات.	-سوف يصبح لدى المستخدم الحق في الوصول والحصول على نسخة من بياناته، المحفوظة لدى الشركات.
	-كما من الصعب عليه أيضًا أن يقوم بحذف بياناته المحفوظة لدى الشركات.	-سوف يكون هناك تعريف واضح للمستخدم عن قانون " الحق في النسيان" أو "الحق في محو البيانات" مع كافة الضمانات.
سلطة تنفيذية قوية	-لدى سلطات حماية البيانات، وسائل وقوى محددة حتى تساعد المستخدمين.	-المجلس الأوربي لحماية البيانات المتمثل في (28) هيئة وطنية المجتمعين لحماية البيانات، سوف يمتلك الصلاحيات لتقديم التوجيهات والتفسيرات مع اعتماد القرارات الملزمة حال تكرار تعرض أكثر من دولة من دول الإتحاد الأوربي لنفس المشكلة.
	-لا تستطيع أن تفرض السلطات المخولة غرامات أو قد تفرض بشكل محدود في حال خرق الشركات لقوانين حماية بيانات المستخدم.	-سوف تمتلك هيئات حماية البيانات الوطنية (28) لصلاحيات متناسقة وستتمكن من فرض غرامات على الشركات التي ستخرق القوانين تصل قيمتها إلى نحو (20) مليون يورو، أو

		تحصيل قيمة 4% من حجم مبيعات الشركات على مستوى العالم.
مزيدًا من الشفافية	قد لا يكون المستخدم على علم بأن بياناته يتم نقلها خارج حدود دول الإتحاد الأوربي.	سوف تحتاج الشركات إلى أن تعلم المستخدم بشكل واضح عن نقل بياناته.
	أحيانًا تقوم الشركات بجمع ومعالجة بيانات المستخدمين من أجل عدة أغراض مختلفة عن تلك المعلنة للمستخدمين، دون إعلامه بذلك.	سوف تقوم الشركات بجمع ومعالجة بيانات المستخدمين فقط في حالة غرض معروف وواضح للمستخدمين، وعليهم إعلام المستخدمين بأية أغراض أخرى جديدة.
	تستخدم الشركات القوالب الخوارزمية كي تأخذ القرارات المتعلقة ببياناته الشخصية، مثل: التقديم على قرض بنكي، وغالبًا لا يكون المستخدم على علم بما يحدث هنا.	سوف يتعين على الشركات إعلام المستخدم سواء أكان القرار يتم اتخاذه آليًا أم لا، مع إعطاؤه إمكانية الموافقة عليه من عدمه.

يضاف إلى ذلك أنه يجب على الشركات غير التابعة للاتحاد الأوروبي التي تقوم بمعالجة بيانات مواطني الإتحاد الأوروبي، تعيين ممثل لها في الإتحاد الأوروبي.

3-عيوب تطبيق قانون حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على الإنترنت

1.من الملاحظ، أن هذا القانون شرع خصيصًا ليحمى فقط الأفراد داخل دول الإتحاد الأوربي ولا يحمي الأفراد خارج دول الإتحاد الأوربي، وماذا عن الأفراد في مصر والدول العربية؟ وماذا عن الأفراد في الدول الأخرى مثل: دول شرق آسيا وغيرهم؟ أي هو ليس قانونًا عامًا تتبعه جوجل أو غيرها من المحركات البحثية مثل: ياهو وبينج وغيرهم، تحترم فيه خصوصية الأفراد المستخدمين لها سواء مواطنين أوربيين أو غيرهم، فلا يوجد مبدأ المساواة بين المستخدمين.

2.تعدد (Liddicoat,2015)[81] تحفظاتها على هذا القانون كما يلي:

[81] Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . IBID

1/2 ماذا عن الحالات التي يكون فيها الاحتفاظ بالبيانات مشروعًا وقانونيًا؟ مثال على ذلك: الأرشيف الصحفي، حيث يعد إعطاء حق للأفراد في محو بياناتهم، بمثابة إعطائهم حقًا في محو تاريخ بأكمله، كما يطغى تطبيق قانون حق الأفراد في محو بياناتهم، على حقهم في حرية التعبير، أو حرية وسائل الاعلام.

2/2وجود اختلافًا جوهريًا ما بين النظرة القانونية الأوربية لهذا القانون وبين النظرة القانونية له في الولايات المتحدة الأمريكية، فالوضع في الأخيرة من منطلق الدستور الأمريكي، يعتمد بشكل رئيس على حماية حرية التعبير، وما إن قامت شركات المحركات البحثية بحذف أو إزالة أية معلومات على الإنترنت سوف يعد هذا إنتهاكًا صارخًا لحرية التعبير المتبعة.

3/2 الصورة تساوي ألف كلمة، تحتج الكاتبة بهذا التشبيه البليغ، وتوضح أن قانون RTBF لا يخفي الماضي المتعلق بالصور المسيئة للأفراد، بل هو فقط يخفي روابط تحوى معلومات عنهم أو تتضمن أسمائهم لا غير [82].

3. يتعرض (Floridi,2014)[83] لعدة إشكاليات مثارة حول قانون "الحق في النسيان " تم عرض بعض منها كما يلي:

1/3 حفظ المعلومات الشخصية والقديمة الخاصة بالفرد في الماضي، هذه المعلومات من الماضي، وكيف لنا أن نتأكد من أن الويب سوف يتذكر ويسترجع هذه المعلومات في شكلها الصحيح ؟

2/3 بروز مستويان جديدان من المعلومات، وكيف سيحدث التوازن حتى يتم الفصل بينهما؟

3/3 المجال المحلي المحدد لتطبيق القانون، مقابل/ عدم وجود مجال محدد للإنترنت

هذا يعني أن الكاتب يستنكر أن إزالة روابط بعينها من محركات البحث المستخدمة داخل دول الإتحاد الأوربي فقط لها تأثير محدود، إذا لازال متاح الوصول إلى هذه الروابط من خلال محركات بحثية أخرى بضغطة زر واحدة، إذن كيف نطبق تشريعاتنا التي تم سنها هنا داخل حدودنا على كل الفضاء الإلكتروني الذي يشمله الإنترنت؟

4/3 تعارض الحقوق

---

[82] تذكر الكاتبة أنه في بلدها بنيوزلندا، بالاشارة إلى قصة متداولة لسيدة تدعى (Ms Hammond) تعرضت لانتهاك خصوصيتها من قبل الشركة التي تعمل بها عن طريق تحميل صورتها من صفحة الفيس بوك الخاص بها، ونشرها دون إذنها، ولم يحميها قانون RTBF

[83] Floridi, Luciano (2014) . “Right to be forgotten: who may exercise power, over which kind of information?. IBID

ما بين القوانين الصادرة عن المفوضية الأوربية من أجل " الحق في المعلومات" و"الحق في حرية التعبير" ومابين قوانين " الحق في النسيان" تنشأ منطقة تعارض في التفسير بدول أروبا ، فكيف إذن يمكن التوفيق بينهما؟ وحل هذه الإشكالية؟

5/3 رسم خرائط للمعلومات

تقوم اليوم محركات البحث بفهرسة المعلومات وهذا أهم من المعلومات نفسها، ومن يتحكمون في خريطة توزيع المعلومات هم من يحكمون العالم، وفي أي مرحلة، وماذا لو ؟ –وكيف يمكن لناشرين المعلومات على الويب، أن يتعاونوا بتنفيذ القانون في حالة حذف روابط المحتوى الذي يملكونه ؟

6/3 الاهتمامات العامة/ مقابل ، ما هو مثير لاهتمام الجمهور(الرأي العام)

حذف الروابط يتم في حالة البيانات الشخصية، حيث لم يعد من السهل الوصول إليها عبر الويب، تقع ضمن الاهتمامات العامة، لكن متى تصبح المعلومات مثيرة لاهتمام الرأي العام تحديدًا؟

4-في بعض البلاد، سوف يتم إساءة إستخدام قانون RTBF من قبل الأشخاص ذوي النفوذ خاصة في إخفاء القضايا المتعلقة بفسادهم، وحذف كل ما يدينهم للتغطية على ماضيهم المشين، مثلما أوضح (Calster,2018)[84]

4-الخلاصة

في الختام تبين تعدد المصطلحات الدالة على قانون(الحق في سرية/إخفاء بيانات الفرد) على الإنترنت، كما تم ذكر نشأته، وما سيضيفه من حقوق لمواطني دول الإتحاد الأوربي، والتحديات التي نشأت جراء هذا القانون.

[84] Calster, G. Van, & Arreaza, A.Gonzalez & Apers, E. (2018). IBID

قائمة مصادر الفصل الثاني

أولًا باللغة العربية

1 الأهواني، حسام الدين كامل(1978) . الحق في احترام الحياة الخاصة : الحق في الخصوصية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 95
2 برينستون: مطبعة جامعة برينستون ، 2009
3 خاطر، شريف يوسف حلمي(2015) . حماية الحق في الخصوصية :دراسة تحليلية لحق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع 57 . المنصورة: جامعة المنصورة . كلية الحقوق، 2015 ، ص 22-24

ثانيًا باللغة الانجليزية

1 Background : The Right to Be Forgotten in National and Regional contexts, IFLA
2 Background : The Right to Be Forgotten in National and Regional contexts, IFLA . IBID
3 Calster, G. Van, & Arreaza, A.Gonzalez & Apers, E. (2018). IBID
4 Carter, Edward L.(2016) . The Right To Be Forgotten . Available at

https://bit.ly/2JYQa0R . Accessed on 5-6-2019
5 European Union Committee(2014) . EU Data Protection law: a “right to be forgotten”? . London: The Authority of the house of Lords, P218
6 Floridi, Luciano (2014) . “Right to be forgotten poses more questions than answers” . Available at https://www.theguardian.com/technology/2014/nov/11/right-to-be-forgotten-more-questions-than-answers-google . Accessed on 27-5-2019
7 Floridi, Luciano (2014) . “Right to be forgotten: who may exercise power, over which kind of information?. IBID
8 Floridi, Luciano (2014) . “Right to be forgotten: who may exercise power, over which kind of information?” Available at https://www.theguardian.com/technology/2014/oct/21/right-to-be-forgotten-who-may-exercise-power-information . Accessed on 27-5-2019
9 IFLA Statement on the right to be forgotten(2016) , Available at https://www.ifla.org/publications/node/10320 Accessed on 28-3-2019
10 Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . available at https://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdfhttps://www.privacy.org.nz/assets/Files/Speeches-presentations/Right-to-be-Forgotten-Joy-Liddicoat.pdf . Accessed on 12-5-2019
11 Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . IBID
12 Liddicoat, Joy(2015) . The right to be forgotten . IBID
13 Macaulay, Thomas(2017) . What is the right to be forgotten and where did it come from? . available at https://www.techworld.com/data/could-right-be-forgotten-put-people-back-in-control-of-their-data-3663849/ . Accessed on 21-5-2019
14 Pease, Alice(2015) . The “right to be forgotten” . IBID
15 Pease, Alice(2015) . The “right to be forgotten”: Asserting control over our digital identity or re-writing history? . Available at https://citizenrights.euroalter.com/wp-content/uploads/2015/08/A.-Pease-The-right-to-be-forgotten-2015.pdf . Accessed on 27-5-2019
16 Pease ,Alice(2015) . The “right to be forgotten”: Asserting control over our digital identity or re-writing history? . Available at https://citizenrights.euroalter.com/wp-content/uploads/2015/08/A-.Pease-The-right-to-be-forgotten-2015.pdf . Accessed on 27-5-2019
17 What is personal data? . available at https://ec.europa.eu/info/law/law-

topic/data-protection/reform/what-personal-data_en . Accessed on 27-5-2019

18 1Wyber, Stephen(2018) . A Balance Act : The Right to Be Forgotten and Libraries . Journal of Information Ethics, vol. 27, No.2 (fall 2018) . PP. 81-97

الفصل الثالث

" تأثير مبدأ RTBF على الأرشيفات ومراكز التوثيق ودورها المتوقع "

هذا الفصل يبدأ بتمهيد، ثم استعراض لتأثير هذا المبدأ على الأرشيفات ومراكز التوثيق، وكيف يكون دورها المتوقع، وينهي بالخلاصة.

0-مدخل.

1-تأثير تطبيق مبدأ حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته على المكتبات ومؤسسات الأرشيف.

2-دور المكتبات ومراكز الأرشيف.

3-خلاصة.

0-مدخل

تعني المكتبات ومراكز التوثيق (أو مراكز المعلومات كمسمى حديث)، ومؤسسات الأرشيف بمشاركة المعلومات كما تعمل على تسهيل الوصول إليها، من خلال تنظيمها وترتيبها ووضع آليات تمكن المستفيدين من الوصول إليها، ويؤمن أمناء المكتبات وأخصائيو المعلومات والأرشيفين، بهذه الوظيفة ويعوا تمامًا دورهم في مساعدة الباحثين عن المعلومات على الحصول على ما يحتاجونه، كما أنهم يعوا دورهم الأهم في الحفاظ على المعلومات الحديثة، والتاريخية على حدٍ سواء.

وعندما قامت محكمة العدل الأوربية، بسن قانون يحمي "حق الفرد في سرية بياناته على الإنترنت" والمطالبة بحذف الروابط التي تتعلق بمعلومات عنه، فيما عرف بقانون RTBF تابعنا ما ثار حوله من جدال عن تأثير هذا القانون على الحق أيضًا في "حرية التعبير"، وما استتبع ذلك من تحديات نشأت فيما بين هذين الحقين، ثارت مجموعة أخرى من النقاشات من جانب القائمون على المكتبات والمراكز الأرشيفية المعنية بالحفاظ على التاريخ، والتي تقوم بدور فاعل في ضمان حق الفرد في حرية الوصول للمعلومات.

يأتي هذا الفصل ليبحث تأثير تطبيق قانون RTBF على المكتبات ومؤسسات الأرشيف، مع توضيح دورهم في هذا الشأن.

1-تأثير تطبيق مبدأ "حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته" على المكتبات ومؤسسات الأرشيف

الوصول إلى المعلومات أصبح يتزايد بشكل كبير، أكثر من أي وقت مضى وبخاصَّة في ظل العالم الرقمي ، فيمكن الوصول إلى الأخبار القديمة من خلال بحث بسيط على المحركات البحثية، مثل: جوجل – ياهو – بينج، وبينما تدعم المكتبات ومراكز المعلومات مجموعة من المبادئ والأخلاقيات، من بينها: الحق في الوصول للمعلومات – الحق في حرية التعبير، كما تهتم المؤسسات الأرشيفية بالعناية بالتسجيلات التاريخية، والأرشيف الإلكتروني.

جاءت واقعة (Google Spain) لتحيي صراعًا قديمًا ما بين السياسات الأمريكية التي تنادي بالحق المطلق في حرية التعبير من خلال الدستور الأمريكي، وما بين دول القارة العجوزة(أوروبا) التي تنادي بمزيد من الاحترام للخصوصية، وحق الفرد في حجب بياناته، فلقد قام الإتحاد الأوربي بفرض قانون (الحق في إخفاء/سرية البيانات) على الإنترنتRTBF ، بهدف برئ هو إعطاء المواطنين مزيدًا من الخصوصية في العالم الرقمي، دون الأخذ في الاعتبار تأثير تطبيق هذا القانون على عمل المكتبات والمؤسسات الأرشيفية.

لذا قامت العديد من الأصوات المنادية بالتصدي لهذا القانون، منهم (Vavra, 2018)[85] التي حاولت رصد الآثار التي سيخلفها تطبيق قانون RTBF على أخصائيو المكتبات والأرشيف وبينت أن تطبيق هذا القانون سيؤثر على :

1. **المؤلفين والناشرين بشكل سيئ** عندما يتم حذف المعلومات.
2. **المستفيدين** ، من خلال حجب حقهم في الوصول إلى المعلومات الكاملة.
3. **أخصائيو الأرشيف،** وكل من كرس عمله لحفظ السجلات التاريخية.

كل هؤلاء يجب أن يتكاتفوا من أجل وقف تنفيذ هذا القانون لما له من **آثار ضارة تعطل** قيامهم بواجباتم على الوجه الأكمل.

كما أوضح (Rosnay, Guadamuz, 2016)[86] أن كلًا من مؤسس ويكيبيديا والمدير التنفيذي (Jimmy Wales, Lila Tretikov) قد عارضوا هذا القرار بقوة حيث أنهم يخشون أن يؤدي تطبيق هذا القانون إلى :

---

85 Vavra, Ashley Nicole (2018) . The Right To Be Forgotten : An Archival Perspective . The American Archivest, Vol.81, no. 1, spring/summer (2018) . PP. 100-111

4.**نشوء ذاكرة مهترئة** (بالية أو ممزقة) من خلال إزالة الروابط، لأن تطبيق هذا القانون سوف يهدم قدرة الفرد **ولن يمكنه من الوصول بحرية** إلى التسجيلات الدقيقة للأحداث، واللافت للنظر أن العديد من علماء القانون الأمريكان الذين نشأوا في بيئة بنيت على أساس الحق في حرية التعبير، إلا أنهم عارضوا تطبيق هذا القانون، فقد كانت مبررات هذا الرفض، مردها إلى

5.الخوف من أن هذا القانون سوف **"يدمر أرشيف الإنترنت"**، والذي أوضح (خليفة، 2006)[87] أن لعملية أرشفة مواقع الإنترنت، أهمية كبرى، ذكرها على النحو التالي :

1-لمواقع الإنترنت أهمية توثيقية كبيرة، لأنها أصبحت مصدر مهم للبحث في تاريخ الإنترنت كوسيط للمعلومات .

2-تعتبر مواقع الإنترنت، أحد أهم أشكال مصادر المعلومات، وقناة من قنوات النشر .

3-لمواقع الإنترنت أهمية ثقافية أيضًا، في ظل رقمنة التراث الوطني للدول .

كما أن تطبيق هذا القانون، سيقدم:

6.وسيلة لدفن الأدلة والبراهين الدامغة على حدث معين، أو ضد شخصٍ ما، مما دفع ويكيبيديا إلى تقديم إلتماس إلى المحكمة العليا الفرنسية عام 2016، ضد الهيئة الوطنية (هيئة حماية البيانات الفرنسية CNIL) لقرارها بإلزام جوجل بحذف المعلومات التي يطلبها المواطنين الفرنسيون من نتائج البحث على المستوى العالمي وليس المستوى المحلي فقط (أي ليس من Google.fr فقط بل من Google.com أيضًا)[88]

يضيف (Rosnay, Guadamuz, 2016)[89] أن القانون سيلاحظ تأثيره على :

7.**الذاكرة المجتمعية (أوالحق في الحفاظ على الذاكرة) سلبًا**، لتعارضه مع حقوق الوصول الحر للمعلومات وحرية التعبير.

---

[86] Rosnay, Melanie Dulong , Guaddamuz, Andres (2016) . Memory Hole or Right to Delist? Implication of the Right to be Forgotten for Web Archiving . available at https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01399314/document . accessed on 6-6-2019

[87] خليفة، محمود عبد الستار(2006) . أرشيف المواقع المصرية على الإنترنت : دراسة ميدانية تحليلية ؛ إشراف محمد فتحي عبدالهادي . أطروحة (ماجيستير) - جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الوثائق و المكتبات و المعلومات ،2006 . ص 34 - 35

[88] **(الباحثة)**

[89] Rosnay, Melanie Dulong , Guaddamuz, Andres (2016) . IBID

8. كما تم النظر إلى الآثار المحتملة لتطبيق هذا القانون من الناحية القانونية، من منطلق " **الحفاظ على التراث الرقمي الوطني"** حيث متوقع أن يؤثر هذا القانون على الممارسات الأرشيفية.

9.أيضًا تطبيق القانون يؤدي إلى **عدم الحفاظ على الإرث التاريخي** أو رصيد الأجيال القادمة من الموارد [90] ومن الذكريات، نظرًا لإختفائها من الأرشيفات العامة والخاصة.

كما يزيد الكُتاب من البيت شعرًا، ويقولون أن القانون **يفتقر إلى الشفافية** في إجراءات العمل، ويقوي من سيطرة واحتكار المحركات البحثية لحرية تداول المعلومات.

يفسر (Rosnay, Guadamuz, 2016) الآثار التفصيلية لتطبيق القانون على أرشفة الويب، حيث يوضح أن الوضع كارثي، لأن برامج الويب التي تدعى (متتبع إرتباطات الويب أو Web Crawler)[91] لا تقوم بأرشفة الويب كاملًا، حيث هناك فرصة مؤكدة لفقد نسبة من المعلومات المتاحة على الويب، وبتطبيق هذا القانون، سوف يختفي جزء أكبر من أرشيف الويب، حتى قبل أن تصبح هناك فرصة للأرشفة، حيث أثبتت الدراسات أن نحو 85% سنويًا، ونحو 59% أسبوعيًا من الروابط يتم حذفها، أو تتعطل عن العمل[92] كما لا تقوم المكتبات الوطنية بجمع محتويات الأرشيف ولا تعتمد على المحركات البحثية في تتبع روابط الويب لفهرسته.

بينما أشار تقرير(IFLA,2016)[93] عن مبدأ RTBF إلى أن هذا المبدأ حال دون قيام المكتبات بوظيفتها الأساسية وهي ضمان وصول المستفيد إلى ما يبغاه من معلومات (كما ورد في الميثاق الأخلاقي لعمل أمناء المكتبات)[94] ، وهذه المعلومات الآن بعد تطبيق القانون قد حذف جزء منها، كما أن التسجيلات التاريخية سوف تتأثر بالسلب، إذا تم إزالة البيانات من على الإنترنت، أضف إلى ذلك أن عمليات إزالة المعلومات من على الإنترنت سوف تشيع حالة من

---

90 نستنتج أيضًا تأثير ذلك سلبًا على التوجهات العامة للتنمية المستدامة (الباحثة).

91 هي برامج تعمل من خلال روبوتات تسهم في فهرسة الويب ويطلق عليها "متتبع إرتباطات الويب" أو (Web Crawler)، وتمكن من الوصول إلى صفحة واحدة في كل مرة حتى يتم فهرسة جميع صفحات الويب، ويتم من خلالها، جمع معلومات حول موقع الويب وجميع الروابط المرتبطة به، كما تساعد في التحقق من صحة الأكواد والروابط الفائقة المستخدمة، من خلال الرابط التالي :
https://www.techopedia.com/definition/10008/web-crawler، تم الاطلاع عليه في 6-6-2019

92 ولنا في اختفاء أرشيف ثورات الربيع العربي، وثورة 25 يناير المصرية أسوة حسنة (الباحثة).

93 IFLA (2016). Statement on the right to be forgotten. available at https://www.ifla.org/publications/node/10320 . Accessed on 16-6-2019

94 برجاء التكرم بمراجعة ملحق رقم (6) – المبررات الداعية لرفض قانون RTBF بالنسبة للمكتبات ومؤسسات المعلومات.

الاحباط لدى الكتاب والمؤلفين حيث سيتعرض جزء من كتاباته للحذف أو الإخفاء عاجلًا أم آجلًا، وبنفس القدر فإن الإفلا تهتم بحق المستفيد في الخصوصية[95]

ويبين (Wyber, 2018)[96] أن هناك ثلاثة حقوق ذات صلة ببعضها البعض، فيما يتصل بالبيانات الشخصية، وهم (الحق في الوصول إلى المعلومات) ، (الحق في الخصوصية) ، (الحق في الأرشفة)، وهذا الأخير يعد بمثابة حق مكفول لجميع المكتبات الوطنية وقد ورد ضمن حقوق القوانين العالمية، حيث يجب على جميع المكتبات الوطنية في كل دول العالم، الاحتفاظ بنسخ من المعلومات المتاحة والحفاظ عليها في أرشيفها القومي، وفقًا لقوانين هذه المكتبات، وهذا حقها بلا منازع، كما أن المكتبات الأخرى تستفيد أيضًا من الاستثناءات الممنوحة للمكتبات الوطنية فيما يتعلق بحق آخر هو " الحق في الطبع " وكلا الحقين (الحق في الطبع –الحق في الأرشفة) قائمين على ما يجب أن نكون عليه من فهم عميق أن الأجيال القادمة سوف تستفيد من الوصول الفعال إلى ما هو متاح لنا اليوم من معلومات، كما يدعو (Stephen Wyber) -وهو مدير السياسات والأمور القانونية في الإفلا- أنه يجب على الحكومات أن تفتح قناة للتواصل والتشاور بشكل فعال، مع المكتبات عند سن مثل هذه القوانين المتعلقة بالخصوصية ودعم الوصول إلى المعلومات، على الرغم من أن هناك مناقشات تمت مع اللجان الاستشارية بخصوص حرية الوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية، وساهمت فيها منظمة الإفلا، وكانت حصيلتها رفض المسؤولين في قطاعات المكتبات دعم بأي حال من الأحوال ما يحدث من موافقة على تدمير المستندات الأصلية سواء كان ذلك لأسباب تتعلق بالأمن القومي، أو تتعلق بأسرار تجارية أو تتعلق بخصوصية الأشخاص.

ويصف قضية تدمير الوثائق بمثابة تقييد أيادي الأجيال المقبلة والحجر على حقوقهم وتركهم دون إعطائهم أي الحرية لإصدار أحكامهم عن مزايا حرية تداول المعلومات والوصول إليها.

أيضًا ما يضيف مشكلة أخرى، هي زيادة الأعباء اليومية لأمناء المكتبات، فمن خلال مساعدتهم للباحثين بالبحث بإستخدام المحركات البحثية، هم يدركون مسبقًا أن المعلومات التي سيقدمونها للباحثين مبتورة ليست كاملة، ويظهر ذلك جليًا عند البحث عن الأنساب، أو ما يتعلق بالبحوث التاريخية، أو ما يتعلق بالبحث عن تاريخ إحدى الشخصيات العامة، فعلى الرغم من أن المعلومات قد لاتزال موجودة على الإنترنت إلا أنه بتطبيق قانون RTBF سيأخذ

---

[95] IFLA Statement on privacy in the library environment . available at https://www.ifla.org/files/assets/hq/news/documents/ifla-statement-on-privacy-in-the-library-environment.pdf . Accessed on 16-6-2019

[96] Wyber, Stephen(2018) . A Balancing Act : The right to be forgotten and Libraries , journal of information ethics, vol.27-fall 2018, PP 81-97

الأمر مزيدًا من وقت وجهد أمين المكتبة والباحث معًا ، حيث صعوبة التوصل إليها، في نفس الوقت الذي أعتاد فيه الباحثين سهولة الحصول على المعلومات بطريقة فورية، وما يجعل الموقف أكثر خطورة هو عندما لا يقتصر دور المحركات البحثية فقط على البحث على الإنترنت فحسب[97] ، أخيرًا إن ما يجري مؤخرًا سوف تثبت آثاره الضارة على الأرشيف الرقمي، حيث إنه من المتوقع العودة للإهتمام بالحفاظ على وصيانة الأرشيف الورقي التقليدي(حيث صعوبة الحذف وصعوبة الوصول على الخط المباشر) من بعد التوجهات لعمليات الرقمنة.

وكان نتيجة استبيان أجراه كلًا من (Dressler, V.&Kristof, C.,2018)[98] على مجموعة من المكتبات البحثية التابعة لجمعية المكتبات البحثية (ARL) نحو (124) مكتبة في الولايات المتحدة المريكية وكندا، لمعرفة التأثيرات المحتملة لتطبيق قانون RTBF على المجموعات الرقمية لهذه المكتبات، كان نتيجته مايلي:

1-تمتلك معظم المكتبات البحثية مجموعات رقمية على الإنترنت، منها (93%) مجموعاتها متاحة على الويب لأكثر من خمس سنوات، وحوالي (21%) من المؤسسات تتيح مجموعاتها لمدة 11-14 سنة، بينما أشارت (39%) منهم لاتاحة مجموعاتهم لأكثر من 15 سنة.

2-تحتوي كل المجموعات الرقمية محل الدراسة على نصوص وصور، وأكثر من (75%) تحتوي على جرائد ومقاطع فيديو وملفات صوت.

3-بالنسبة لمستودعات التخزين في هذه المكتبات، فقد تبين أن المستودعات المدعومة من DSpace –Fedora هي الأكثر انتشارًا، وقد اقترح عدد من المبحوثين حلولًا أخرى للوصول إلى الوسائط السمعية البصرية التي يحتمل حذفها مثل: الوصول من خلال اليوتيوب، منصة Scribd – Archive-ItWordPress- Open Journal System –Internet Archive وغيرهم.

4-بينت حوالي (13) مكتبة بحثية أن هناك قيود تحول دون وصول مستفيديها إلى بعض أجزاء مجموعاتها الرقمية المتاحة على الإنترنت، فيما يتعلق بحقوق الطبع والنشر فقط.

---

[97] يقصد الكاتب دور المحركات البحثية تعدى البحث على مواقع وأرشيفات الإنترنت إلى الملاحة في المستودعات الرقمية التي تحتفظ بها المكتبات، مما ينبئ عن إضافة بعد آخر لخطورة حذف المعلومات (الباحثة).

[98] Dressler, Virginia, Kristof, Cindy(2018) . The Right to Be Forgotten and Implications on Digital Collections : A Survey of ARL Member Institutions on Practice and Policy .College & Research Libraries, vol.79, no.7- Nov. (2018), PP 972-990

5-بسؤال المكتبات عما إذا كانت لديهم سياسة أو إرشاد يقضي بتلقي ومعالجة طلبات للباحثين تتعلق بإزالة محتوى من موقعهم الإلكتروني على الإنترنت أم لا؟، كانت النتيجة أن (11) مكتبة تطبق هذه السياسة، بينما (9) مكتبات لا تملك أي نوع من هذه الارشادات، بينما ذكرت (8) مكتبة أن هناك مسودة تقوم بمعالجة مثل هذه الأمور، لكن أحد أكثر الردود جذبًا للإنتباه ما قاله احد المبحوثين وهو((نعم –لدينا التزام بالحرية الأكاديمية، وسوف نقوم بنزع المحتوى الذي ينتهك حقوق الطبع والنشر، ولكن لن يكون الركل، هو ردة الفعل على المحتوى الذي قد يجده شخص ما مسيئ)).

ويبقى السؤال الأهم على الاطلاق، وهو ما الآثار لهذه الممارسات الجارية (يقصد تطبيق قانون RTBF) على المجموعات الرقمية القابلة للبحث فيها بشكل كلي؟ومتاحة على الإنترنت؟ لم تتضمن الدراسة هذا السؤال، لكن يمكن توقع أن المؤسسات البحثية والمكتبات التي ستقوم بحذف بيان أو إزالة عنصر أو لسم من الأرشيف الرقمي تطبيقًا لهذا القانون، سوف تظهر تأثيرات ذلك بطريقة مضاعفة، وخلل داخل بنية المعلومات، حيث الآثار الضارة على قيمة وتعريف المجموعات الرقمية ذات الوصول الحر أو المفتوح، الأرشيفات الذاتية، والمستودعات الرقمية، هذه الإزالة تحدث ثقوبًا سوداء، لتظهر البيانات مبتورة، وقاما كتاب الدراسة بتشبيهها بقولهم أن هذا التأثير مثل (Creating a Swiss Cheese effect)[99]

أما على الجانب الآخر فقد برزت أصوات تساند تطبيق هذا القانون بقوة، كما تذكر لنا

(Vavra, 2018)[100] ، أن من بين الداعمين للقانون(Martine Reicherts) (التي تعمل مفوض العدالة في الإتحاد الأوربي سابقًا) فقد عارضت كل من يقف ضد هذا القانون، وتبرر موقفها كما يلي :

1. أن تطبيق قواعد اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR يضمن الحفاظ على الحق في الخصوصية لمواطني الإتحاد الأوربي، وتذكر المعارضون بأهداف الإتحاد الأوربي في تنظيم وتحسين وإصلاح البيانات بالدول الأوربية، بغرض إنشاء سوق رقمية موحدة حتى يتسنى توحيد ووضع معايير قياسية لمعالجة البيانات بشكل موحد لجميع دول أوربا، حيث سيكون من الأسهل والأرخص بالنسبة لعمل الشركات في دول أروبا.

[99] في إشارة من الباحثين إلى أن تطبيق القانون يحدث من الخلل بالبنية الرقمية ، ما يحدثه وجود الثقوب المتسعة بالجبن السويسري، أي بنية غير متماسكة(الباحثة).

[100] Vavra, Ashley Nicole (2018) . IBID

2. إضافةً إلى ذلك توضح أن القانون سيتم تطبيقه على جميع الشركات التي لها أعمال تجارية وتعمل داخل أروبا حتى وإن كان لها مقر رئيس خارج حدود الدول الأوربية.
3. بتطبيق هذا القانون، سوف يتم خلق مجالًا متكافئ الفرص بالنسبة للصناعة الرقمية داخل أروبا، من خلال مطالبة الشركات الأمريكية [101] التي تعمل داخل أوربا، أو تقوم بمعالجة البيانات، لكي تتبع القوانين الأوربية عند ممارسة أعمالها التجارية داخل الإتحاد الأوربي.
4. تفسر أن قوانين الائحة العامة لحماية البيانات ليس مصدر تهديد، لأنه وفقًا للمادة (17) من هذه اللائحة، توجد هناك استثناءات لتطبيق (الحق في حذف البيانات/إزالتها) مثل:
1/4 الظروف التي يكون فيها توافر المعلومات ضروريًا لممارسة حقوق حرية التعبير والوصول إلى المعلومات على سبيل المثال.
2/4 في حال الامتثال للقضايا القانونية.
3/4 لأغراض الصحة العامة.
4/4 لأغراض الأرشفة عندما يكون الأمر يتعلق بمصلحة أو فائدة عامة.
5. أشارت أيضًا إلى أن محكمة العدل الأوربية، والهيئة الأوربية المشرفة على حماية البيانات، لا تسمح للأفراد أو المنظمات بإزالة المحتوى من شبكة الإنترنت، لمجرد أنهم يجدونه غير مريحًا (أي أنها تقصد أن الأمر لا يخضع للأهواء الشخصية)، وبخاصة وأن الأمر يتعلق بطلبات إزالة لروابط غير ذات صلة أو قديمة أكثر منها لمحتوى يشار إليه، حتى وإن كان ذو صلة مباشرة، فلا يمكن لأحد أن يحذف رابط لمقالة جريدة على سبيل المثال من أرشيف متاح على الخط المباشر لمجرد أنهم لا يفضلون المحتوى(أي أنها تقصد أن الأمر يحكمه ضوابط محددة).
6. أظهرت أن شركات المحركات البحثية مثل: جوجل، وغيرها، يجب أن تتحمل مسئولية حماية بيانات المواطنين الأوربيين، حيث أنها تجني أموالًا طائلة من خلال تحكمها في البيانات الشخصية لهؤلاء المواطنين.

[101] تقصد شركة جوجل تحديدًا حيث تمتلك شركة جوجل الأمريكية العديد من الشركات الأخرى العاملة في مجال تنظيم ومعالجة البيانات على سبيل المثال: youtube-Google.org – Dialogflow -AdMob- Doubleclick- FeedBurner (الباحثة)

جدير بالذكر أن (Kritikos, Kati C., 2018)[102] من بين الأصوات المتوازنة عند حديثها عن الآثار المحتملة لتطبيق قانون RTBF على مجتمع المكتبات الدولي، فقد أجملتها في النقاط التالية:

1-"تدفق المعلومات"

أي يخل مبدأ RTBF بتدفق المعلومات في المكتبات، حيث أن الحذف يلغي حرية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة في نتائج البحث، ويلقي بتأثيره على حقوق قراءة وتلقي المعلومات، لكنه على الجانب الآخر قد يحمي خصوصية البيانات، ويذكر أن الحذف لا يعد شطبًا للبيانات على الإنترنت بشكل دائم.

2-"المعلومات الشخصية"

هل يهم ما إذا كانت المعلومات الشخصية التي يريد مقدم الطلب حذفها، تعد معلومات عامة وواقعية ، مثل قضية الرهن العقاري المتعلقة بالمواطن الأسباني Costeja مع Google Spain؟، أم معلومات حساسة ومحرجة مثل: عرض المواد الإباحية؟

3-"حرية الإبداع"

هل يسهم مساعدة مستفيد في حذف بياناته المتاحة عبر الويب في حماية خصوصية هذا المستفيد والحفاظ على سرية بياناته؟ أم أن ذلك يعد تقويض لحرية التعبير وللوصول الحر للمعلومات؟

4-"خصوصية المستفيد"

هل مساعدة مستفيد في حذف بياناته/بياناتها الشخصية المتاحة عبر الويب يمكن أن يدخل في إطار الخصوصية، التي تعودنا عليها من خلال الاحتفاظ بسجلات المستفيدين، وسلوكياتهم في القراءة؟

5-"طلبات الحذف"

[102] Kritikos, Kati Chamberlain(2018) . Delisting and ethics in the library: Anticipating the future of librarianship in a world that forgets , available at https://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/ifla-journal/ifla-journal-44-3_2018.pdf . accessed on 17-6-2019

يمكن أن تؤدي عمليات الحذف إلى قلب معايير تدفق المعلومات داخل المكتبات من خلال إزالة معلومات معينة متاحة ومتوفرة عبر الويب، لكن ماذا لو طلب المستفيد من أمين المكتبة مساعدته في تقديم طلب الحذف ؟

هل في هذه الحالة يمكن لأمين المكتبة أن يرفض مساعدة المستفيد في مليئ نموذج طلب الحذف ؟ أم أن أمين المكتبة أصبح الآن ملزم في الاسهام في حماية خصوصية هذا المستفيد؟

أخيرًا ، وبناءًا على ما جاء في بيان الإفلا حول RTBF(2016)، يبدو أن أمناء المكتبات أصبح لديهم إلتزام أخلاقي بتثقيف مستفيديهم حول إستخدام أدوات RTBF المتاحة لهم.

2-دور المكتبات ومراكز الأرشيف

يؤكد (Wyber, 2018)[103] أنه ينبغي على المكتبات زيادة الوعي بالآثار المترتبة على تطبيق قانون RTBF من خلال دعم الباحثين في عمليات بحثهم التي تستند إلى الإحتياج إلى ظهور الأسماء، عند إستخدام المحركات البحثية لمقاومة مشكلة حذف النتائج المتعلقة بالشخصيات العامة، ومن أجل تعزيز الشفافية.

أيضًا يعرض لبعض الأدوات التي يمكن للمكتبات إستخدامها والتي من شأنها أن تخفف نوعًا ما من وطأة تطبيق قانون RTBF على مجتمع المستفيدين كما جاء في بيان الإفلا مثل:

1- في الحالات التي تقتضي التوصل إلى أسماء الأشخاص من أجل بحثٍ ما، فيمكن بدلًا عن إستخدام أحد بدائل المحركات البحثية ذات النطاق الوطني، إستخدام المحركات البحثية ذات النطاق العام أو العالمي أي إستخدام google.com بديلاً عن إستخدام google.fr الخاص بدولة فرنسا مثلًا، حيث إن المحركات البحثية ذات النطاق العام أو العالمي لا تخضع لقوانين مثل: حق الفرد في إخفاء بياناته RTBF .
2- كما أنه يمكن إنشاء شبكة افتراضية خاصة (VPN)[104] حيث تمكن الباحثين على المحركات البحثية ذات النطاق الوطني من رؤية نتائج البحث المحذوفة، كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تطبق قانون RTBF سوف يكون من السهل لديهم الوصول إلى كافة نتائج البحث على المحركات البحثية دون أدنى مشكلة.

---

[103] Wyber, Stephen(2018) . A Balancing Act . IBID

[104] هي شبكة افتراضية خاصة مبرمجة على أنها تنشئ اتصالاً آمنًا ومشفرًا عبر شبكة أخرى مثل: الإنترنت، متاح في https://searchnetworking.techtarget.com/definition/virtual-private-network ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17-6-2019

قدمت الإفلا في تقريرها (IFLA,2016)[105] مجموعة من النصائح لمؤسسات المكتبات والأرشيف ومراكز المعلومات مثل:أنها تحث أعضاؤها على المشاركة الحثيثة في النقاشات التي تدور حول قانون RTBF مع دعم حق الفرد في الخصوصية في نفس ذات السياق، وتقديم يد العون للأفراد الباحثين عن المعلومات، ولهذا يجب على أخصائيو المكتبات ما يلي:

1- رفع الوعي لدى من يقومون بوضع السياسات لضمان عدم تطبيق قانون RTBF في حالة الاحتفاظ بالروابط في نتائج المحركات البحثية، يكون ضروري للأغراض التاريخية والإحصائية والبحثية أو ما يتعلق بالمصلحة العامة أو من قبيل ممارسة الحق في حرية التعبير.
2- توفير الدعم الكامل لوصول الباحثين إلى المعلومات التي يحتاجون فيها توفير معلومات شخصية في بحوثهم، والمعلومات المتعلقة بالتراجم.
3- مقاومة إزالة الروابط من نتائج البحث عن أسماء الشخصيات العامة (كمحاولة لمنع فساد الكبار).
4- تأييد تطبيق الشفافية في المعايير والعمليات، التي تنتهجها المحركات البحثية، في القرارات المتعلقة بقانون RTBF.
5- الاستمرار في تعزيز ممارسة فهرسة الأسماء للتأكيد على ولضمان استمرار توفر المحتوى للأغراض التاريخية والبحثية.
6- تقديم الارشاد والنصح لرواد المكتبات فيما يخص قانون RTBF فيمكن للقضاء على مشكلة إختفاء البيانات على الإنترنت، فقد يفضل إستخدام أكثر من محرك بحثي بديل بخلاف البحث من خلال النطاقات Domains الوطنية(مثل: جوجل كندا-جوجل فرنسا google.fr– google.ca)،بالاضافة إلى إستخدام مجموعة متنوعة من المصطلحات البحثية، وذلك لزيادة فرص الحصول على المعلومات المرجوة المتاحة عبر الإنترنت.
7- تقديم الدعم الوافر للمستفيدين الذين يطلبون المساعدة في العثور على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بتطبيق قانون RTBF بشكل شخصي أي حالات خاصة.

[105] IFLA (2016). Statement on the right to be forgotten. available at https://www.ifla.org/publications/node/10320 . Accessed on 16-6-2019

بينما كلًا من (Dressler, V.&Kristof, C.,2018)[106] قاموا بتضمين حل لمشكلة الأرشيفات الرقمية، وإدارة السجلات، والخصوصية كما ذكرها (Pekka Henttonen) من وجهة النظر الأوربية، من خلال خمس استراتيجيات على النحو التالي:

1- **"العمل بمبدأ تحجيم الغرض"**

أي أنه عندما يتم تجميع معلومات شخصية (يقصد الوصول إليها)، يتم النظر إليها ،إذا كان هناك توافق ووضوح وراء الغرض من تجميعها، أم لا؟ مع إستخدام أربع أدوات أخرى.

2- **"الإدارة الذاتية للخصوصية"**

من خلال منح الأشخاص السلطة على معلوماتهم الشخصية، سواء فيما يتعلق بإستخدامها أو حذفها، او حتى تدميرها (أي التحكم في تطبيق RTBF)

بالطبع يحتوي الرأي السابق على الكثير من الاشكالات التي تتعلق بعدم فهم سياسات الخصوصية، وما يتعلق بالفساد.

3-**'تدمير البيانات كليًة بقرار من طرف ثالث"**

بمعنى الإنتظار لفترة كي يتم تمرير والاحتفاظ بالبيانات في حالة إذا كانت لاتزال هناك حاجة لها، أي أن حذف البيانات امتدادًا للاستراتيجية الأولى، وهي العمل بمبدأ تحجيم الغرض، ومع ذلك فإن اختيارات الأشخاص ومشاركتهم في مثل هذه العمليات لا يتم الاحتفاظ بها.

4-**" اخفاء الهوية"**

يمكن النظر إليه كحل وسط، حيث يتم الاحتفاظ بالبيانات ولا يمكن للأشخاص تتبعها، بيد أن هذا الحل يقلل من فائدة البيانات، حيث بإمكان قراصنة البيانات إعادة ربط البيانات بهوياتهم.

5-**"أسلوب تأمين المعلومات"**

يتم الاحتفاظ بالمعلومات في عهدة الأرشيف، ولا يتم عرضها إلا في الوقت المناسب فقط لتوفير أكبر حماية لحياة الأشخاص.

[106] Dressler, Virginia, Kristof, Cindy(2018) . IBID

3-خلاصة

جاء هذا الفصل ليكمل الصورة أو النظرة حول مبدأ حق الفرد في سرية/ إخفاء بياناته، وبيان آثاره المتوقعة على المكتبات ومؤسسات الأرشيف، ومراكز المعلومات بوجه عام، وعرض لمبررات الأصوات المناهضة له، على الجانب الآخر مبررات الأصوات الداعمة له، أيضًا دور المكتبات ومراكز الأرشيف، وأمناء المكتبات والأرشيف في هذا السياق.

قائمة مصادر الفصل الثالث

أولا باللغة العربية

1 خليفة، محمود عبد الستار(2006) . أرشيف المواقع المصرية على الإنترنت : دراسة ميدانية تحليلية ؛ إشراف محمد فتحي عبدالهادي . أطروحة (ماجيستير) - جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الوثائق و المكتبات و المعلومات، 2006 . ص 34 – 35

2 هي برامج تعمل من خلال روبوتات تسهم في فهرسة الويب ويطلق عليها "متتبع إرتباطات الويب" أو (Web Crawler)، وتمكن من الوصول إلى صفحة واحدة في كل مرة حتى يتم فهرسة جميع صفحات الويب، ويتم من خلالها، جمع معلومات حول موقع الويب وجميع الروابط المرتبطة به، كما تساعد في التحقق من صحة الأكواد والروابط الفائقة المستخدمة، من خلال الرابط التالي : https://www.techopedia.com/definition/10008/web-crawler ، تم الاطلاع عليه في 2019-6-6

3 هي شبكة افتراضية خاصة مبرمجة على أنها تنشئ اتصالاً آمنًا ومشفرًا عبر شبكة أخرى مثل: الإنترنت، متاح في https://searchnetworking.techtarget.com/definition/virtual-private-network ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17-6-2019

ثانيًا باللغة الانجليزية

1 Dressler, Virginia, Kristof, Cindy(2018) . IBID

2 Dressler, Virginia, Kristof, Cindy(2018) . The Right to Be Forgotten and Implications on Digital Collections : A Survey of ARL Member Institutions on Practice and Policy .College & Research Libraries, vol.79, no.7- Nov. (2018), PP 972-990

3 1IFLA (2016). Statement on the right to be forgotten. available at https://www.ifla.org/publications/node/10320 . Accessed on 16-6-2019

4 IFLA (2016). Statement on the right to be forgotten. available at https://www.ifla.org/publications/node/10320 . Accessed on 16-6-2019

5 IFLA Statement on privacy in the library environment . available at https://www.ifla.org/files/assets/hq/news/documents/ifla-statement-on-privacy-in-the-library-environment.pdf . Accessed on 16-6-2019

6 Kritikos, Kati Chamberlain(2018) . Delisting and ethics in the library: Anticipating the future of librarianship in a world that forgets , available at https://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/ifla-journal/ifla-journal-44-3_2018.pdf . accessed on 17-6-2019

7 Rosnay, Melanie Dulong , Guaddamuz, Andres (2016) . IBID

8 Rosnay, Melanie Dulong , Guaddamuz, Andres (2016) . Memory Hole or Right to Delist? Implication of the Right to be Forgotten for Web Archiving .

available at https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01399314/document . accessed on 6-6-2019
9 Vavra, Ashley Nicole (2018) . IBID
10 Vavra, Ashley Nicole (2018) . The Right To Be Forgotten : An Archival Perspective . The American Archivest, Vol.81, no. 1, spring/summer (2018) . PP. 100-111
11 Wyber, Stephen(2018) . A Balancing Act . IBID
12 Wyber, Stephen(2018) . A Balancing Act : The right to be forgotten and Libraries , journal of information ethics, vol.27-fall 2018, PP 81-97

صعوبات الدراسة

قامت الباحثة بمواجهة عدد من الصعوبات منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-أن الباحثة تفحصت فهارس مكتبات كلية الحقوق أو كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو المكتبة المركزية لجامعة القاهرة أو قاعدة بيانات مكتبات الجامعات المصرية او معهد البحوث والدراسات العربية، فلم تجد أي إشارة من قريب أو من بعيد إلى قانون RTBF في أي من مراجعها حتى الحديث منها اللهم إلا مراجع قديمة من مكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع السياسي حول قوانين خصوصية البيانات في فرنسا في القرن الثامن عشر.

2-اضطرت الباحثة إلى إستخدام مكتبة الجامعة الأمريكية للحصول على أحدث المقالات التي دارت حول تطبيق هذا القانون، وما له وما عليه، مما كبدها مشقة في الوقت والجهد والمال.

3-ضيق وقت هذا الفصل الدراسي، جعل الوقت المتاح لإجراء البحث محدود جدًا مما أدى إلى إهمال الباحثة الكثير من المهام من أجل استكمال هذا البحث.

الخاتمة

أولًا النتائج

جاءت الدراسة لتحقق الأهداف التالية:

1-الكشف عن حقوق المستخدمين في البيئة الرقمية بوجه عام، ومحركات البحث بوجه خاص.

توصلت الدراسة إلى وجود ثمانية حقوق هم: حق الفرد في استلام معلومات واضحة وقابلة للفهم، حق الفرد في طلب الوصول إلى بياناته الشخصية، حق الفرد في طلب مزود خدمة وحيد يقوم بنقل بياناته، حق الفرد في سرية/إخفاء بياناته على شبكة الإنترنت RTBF ، حق الفرد عند طلب الشركات موافقته على إجراء معالجات لبياناتهم، حقوق الفرد في حالات فقدان

أو سرقة بياناته، حق الطفل في توفير حماية أفضل له عند إستخدام شبكة الإنترنت، حق الفرد في حالة انتهاك بياناته الخاصة

2-توضيح مفهوم مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته على جوجل، وتاريخه، أيضًا مميزاته وعيوبه.

توصلت الباحثة إلى أن التسمية الصحيحة التي ينبغي أن تطلق على هذا القانون، هي (The Right To Be Blocked) وأن مصطلح (The Right To Be Forgotten) ليس معبرًا بالدرجة الكافية عن معنى القانون، حيث إن المصطلح المقترح من الباحثة يعد بمثابة تعبير حقيقي، وفعلي عن القانون، بينما مصطلح (RTBF) هو مجرد تعبير معنوي يعبر عن رغبة المستخدم في نسيان ماضيه، يعرف بأنه "مفهوم قانوني حديث، يسمح للأفراد بالسيطرة على هوياتهم المتاحة عبر الإنترنت من خلال مطالبة المحركات البحثية بإزالة بعض نتائج البحث المتعلقة بهم"، وتبين أن نشأة هذا القانون (RTBF) وارتباطه بالبحث على المحرك البحثي "جوجل" تعود إلى طلب قدمه مواطن أسباني في 5 مارس عام 2010 يدعى Mario Costeja Gonzalez" " وهو مواطن أسباني يقيم في أسبانيا، في صورة شكوى إلى هيئة حماية البيانات الأسبانية (AEPD) اختصم فيها كلًا من، جريدة (La Vanguardia Ediciones SL) وهي جريدة يومية واسعة الإنتشار في كاتالونيا بأسبانيا، كما اختصم (Google Spain)، (Google Inc) وكانت فحوى شكواه، أنه منذ عام 2009 بمجرد البحث عن أسمه على المحرك البحثي (جوجل) تظهر نتيجتان واضحتان تتعلقان بقصة قديمة (ترجع إلى عام 1998) عن أزمة مادية مؤقتة أدت إلى قيامه برهن منزله حتى يتمكن من تسديد ديونه آنذاك، أيدت محكمة العدل الأوربية في مايو عام 2014، قرارًا صادرًا عن هيئة حماية البيانات الأسبانية (AEPD) بوجوب قيام (Google Spain) بإخفاء روابط الجريدة القديمة التي تحوي إشارات لقصة ديون السيد (Gonzalez)،

ومن بعض مميزاته، سوف يتم الإحتياج إلى وجود موافقة مثبتة ، قبل إستخدام بيانات المستخدم من قبل الشركات، حيث لن يعد الصمت دليلًا على الموافقة -سوف تقوم الشركات بإعلام المستخدم حال وجود اختراق ضار ببياناته دون أي تأخير-سوف يصبح لدى المستخدم الحق في الوصول والحصول على نسخة من بياناته المحفوظة لدى الشركات-سوف يكون هناك تعريف واضح للمستخدم عن قانون " الحق في النسيان" أو "الحق في محو البيانات" مع كافة الضمانات، إلا أن التحفظات على هذا القانون كانت:

1- ماذا عن الحالات التي يكون فيها الاحتفاظ بالبيانات مشروعًا وقانونيًا؟ مثال على ذلك: الأرشيف الصحفي، حيث يعد إعطاء حق للأفراد في محو بياناتهم، بمثابة إعطائهم حقًا في محو تاريخ بأكمله، كما يطغى تطبيق قانون حق الأفراد في محو بياناتهم، على حقهم في حرية التعبير، أو حرية وسائل الاعلام.
2-وجود اختلافًا جوهريًا ما بين النظرة القانونية الأوربية لهذا القانون وبين النظرة القانونية له في الولايات المتحدة الأمريكية، فالوضع في الأخيرة من منطلق الدستور الأمريكي، يعتمد بشكل رئيس على حماية حرية التعبير، وما إن قامت شركات المحركات البحثية بحذف أو إزالة أية معلومات على الإنترنت سوف يعد هذا إنتهاكًا صارخًا لحرية التعبير المتبعة.
3- الصورة تساوي ألف كلمة، تحتج الكاتبة بهذا التشبيه البليغ، وتوضح أن قانون RTBF لا يخفي الماضي المتعلق بالصور المسيئة للأفراد، بل هو فقط يخفي روابط تحوى معلومات عنهم أو تتضمن أسمائهم لا غير .

3- تحديد تأثير مبدأ حق الفرد في سرية (إخفاء) بياناته على جوجل، على الأرشيفات ومراكز التوثيق وبيان دورها المتوقع.

تم رصد الآثار التي سيخلفها تطبيق قانون RTBF على أخصائيو المكتبات والأرشيف كما يلي : **المؤلفين والناشرين بشكل سيئ** عندما يتم حذف المعلومات - **المستفيدين** ، من خلال حجب حقهم في الوصول إلى المعلومات الكاملة-**أخصائيو الأرشيف،** وكل من كرس عمله لحفظ السجلات التاريخية، كما يجب أن يتم حل مشكلة الأرشيفات الرقمية، وإدارة السجلات، من خلال 5 استراتيجيات هم : العمل بمبدأ تحجيم الغرض- الإدارة الذاتية للخصوصية - تدمير البيانات كليًة بقرار من طرف ثالث- إخفاء الهوية- أسلوب تأمين المعلومات.

ثانيًا التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

1- العمل على إنشاء هيئة مصرية لحماية بيانات المواطنين المصريين وخصوصًا في العصر الرقمي وما نحن مقبلين عليه من التهيئة للدخول إلى عصر إنترنت الأشياء.
2- أن تكون اليد العليا للقضاء المصري، لإصدار أحكام تتسم بالنزاهة.
3- نشر الوعي بين المواطنين بوجود هذا الحق RTBF مع ضبط وإحكام تطبيقه حتى لا يكون ذريعة للفاسدين لإخفاء جرائمهم، وحتى لا يؤثر بالسلب على الحقوق الأخرى.

4- تنشيط المكتبات المصرية وأمناء المكتبات وإحاطتهم علمًا بضرورة وضع خطة لبحث الآثار المحتملة لتطبيق هذا القانون على الأرشيفات الرقمية المصرية.
5- تعزيز الولاء للوطن هو السبب الأول وراء تحجيم الفساد، وإذا تم تحجيم الفساد ستكون الفرصة سانحة للقضاء عليه عن بكرة أبيه، وإرساء دعائم ديمقرطية حقيقية، وهو ما نحلم به أن يتحقق في يوم ما، مما سيسهل تطبيق القوانين دون وجود ثغرات.